الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين: دراسة للأسباب والقضايا

د. أسامة فاروق مخيمر *

مستخلص

يشير العديد من الدراسات إلى أن العلاقات الأمريكية الصينية- في الوقت الراهن- هي علاقة حرب باردة أساسها التنافس الاقتصادي والعسكري والتكنولوجي، وليس التنافس الأيديولوجي كما كان الوضع في الحرب الباردة في القرن الماضي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومما لا شك فيه فإن صعود الصين بوتيرة ثابتة وواضحة، وتنامي قوتها الشاملة أثار قلق الولايات المتحدة؛ لأن ذلك يعني تحدي هيمنتها على النظام الدولي الحالي. وقد أعلنت الصين صراحة عن عدم رضاها عن النظام الدولي الراهن الذي ترى أن العديد من قواعده وأسسه الجوهرية يحتاج إلى تغيير، أو على الأقل إلى إعادة نظر بما يدعو إلى إرساء أسس نظام عالمي جديد. وقد تطور التنافس والتوتر بين البلدين بشكل مستمر وصولًا إلى الحرب الباردة بينهما. وتشير الدراسات الى وجود مجموعة من القضايا الحيوية التي يدور حولها الخلاف بين البلدين، وتتصدر المشهد في العلاقة بينهما، ومنها بحر الصين الجنوبي، وتايوان.

كلمات مفتاحية: الحرب الباردة، الصين، الولايات المتحدة، تايوان، حلف الناتو، بحر الصين الجنوبي.

Abstract

Many studies indicate that the US-Chinese relations, at the present time, are a cold war relationship. Its basis is economic, military and technological competition, not ideological competition as was the case in the Cold War in the last century between the United States and the Soviet Union. There is no doubt that China's rise at a steady and clear pace, and

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، رئيس قسم العلوم السياسية – كلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف

- Email: osamafma@hotmail.com

the growth of its comprehensive power, has raised the concern of the United States, because that means challenging its hegemony over the current international system. China has openly declared its dissatisfaction with the current international order; Which believes that many of its fundamental rules and foundations need to be changed or at least reconsidered, which calls for laying the foundations of a new world order. The rivalry and tension between the two countries have continuously developed, leading to the Cold War between them. Studies indicate the existence of a group of vital issues around which the dispute revolves between the two countries and tops the scene in their relationship, including the South China Sea, Taiwan, and technological competition.

مقدمة:

أشار العديد من الخبراء إلى مظاهر التنافس وعلامات التوتر الواضحة في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين باعتبارها الحرب الباردة الثانية، أو الحرب الباردة الجديدة، واعتبرها البعض حربًا باردةً مختلفة أساسها التنافس التجاري والاقتصادي والتكنولوجي والعسكري وليس الأيديولوجي[١]، على اعتبار أن الحرب الباردة الأولى أو القديمة كانت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق (١٩٤٥- ١٩٩١م)، وكانت تلك الأخيرة قد اندلعت بسبب الاختلاف الأيديولوجي بين القطبين العظميين، حيث انقسمت القارة الأوروبية، ثم العالم كله إلى معسكرين شرقي وغربي على أساسٍ من صراع الأيديولوجيات والمصالح الاقتصادية والتحالفات العسكرية (حلف الناتو وحلف وارسو)، مع سعي كل من القطبين إلى تعزيز ترسانته النووية في مواجهة الآخر.

أما الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين في الوقت الراهن فأساسها التنافس الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي والعسكري بين البلدين، وهي نتيجة طبيعية للتحولات التي يشهدها توازن القوى الدولي بما قد يكون مؤشرًا على إرساء دعائم نظام عالمي جديد تفقد فيه الولايات المتحدة هيمنتها على النظام الدولي لصالح دولة أو مجموعة من الدول على رأسها الصين التي باتت تتحدى واشنطن بشكل واضح في عدة مجالات أهمها الاقتصاد والتكنولوجيا، مع تزايد واضح لدور ونفوذ الصين في العلاقات الدولية، وهو أكثر ما تخشاه الولايات المتحدة. من جانب آخر، ترى الولايات المتحدة أن الصين تهدد الأسس والقواعد التي تضمن الاستقرار العالمي، وأنها تطمح إلى أن تصبح أغنى وأقوى دولة في النظام الدولي، ومن ثم فرض نظامها غير الديمقراطي على العالم، وهو الأمر الذي لن تسمح به واشنطن.

- أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

١- التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى نشوب حرب باردة بين الولايات المتحدة والصين.

٢- معرفة أهم النتائج المترتبة على الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين.

٣- دراسة السياسات التي يسعى كل من البلدين إلى تنفيذها لتعزيز قوته تجاه الآخر.

٤- دراسة تأثير بعض القضايا الدولية مثل كورونا على العلاقات بين الولايات المتحدة والصين.

- إشكالية الدراسة

المقولة الأساسية للدراسة هي أن الحرب الباردة الحالية بين الولايات المتحدة والصين تعود إلى صعود الصين الملحوظ في النظام الدولي بوتيرة سريعة ومنتظمة منذ تسعينيات القرن الماضي، أي منذ ثلاثة عقود تقريبًا، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان للولايات المتحدة التي تهيمن إجمالًا على ذلك النظام أن تتجاهله. على الجانب الآخر، أصبحت الصين حاليًا أكثر ثقة في قوتها الشاملة أكثر من أي وقت مضى، وهو الأمر الذي يثير المخاوف الأمريكية من منافسة الصين لها على صدارة النظام الدولي القائم. وعليه يتبلور السؤال البحثي حول: ما هي السياسات التي تتبعها الولايات المتحدة لاحتواء صعود الصين في النظام الدولي؟ وماهي أهم القضايا التي تدور حولها الحرب الباردة بين الدولتين؟، وذلك مع أسئلة فرعية منها:

١- ما هي الأسباب الحقيقية وراء الحرب الباردة بين الدولتين؟

٢- ما هي أهم التحالفات والقوى التي يسعى كل طرف للاستعانة بها في مواجهة الطرف الآخر؟

٣- ما هو تأثير بعض القضايا الدولية مثل تايوان على الحرب الباردة بين البلدين؟

٤- هل هناك مؤشرات على إمكانية تطور الحرب الباردة الحالية إلى مواجهة عسكرية مباشرة بين الطرفين؟.

- منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة نظرية تحول القوة (Power Transition Theory) التي تذهب إلى القول بوجود علاقة بين التحول في ميزان القوة بين الدولة المهيمنة على قمة النظام العالمي، والقوة أو القوى الصاعدة من جانب، واندلاع الحرب بين هذه القوى في مراحل محددة من جانب آخر. وتعود أصول تلك النظرية إلى الأفكار التي وضعها المفكر مايكل سوليفان في نظريته التي أشار فيها إلى وجود علاقة بين التكافؤ في قدرات

الدول واحتمالات الصراع بينها؛ حيث يرى سوليفان أولًا: أن التفاوت الكبير في القدرات بين دولتين يقلل من احتمالات الصراع بينهما، وثانيًا: أن العكس صحيح؛ فكلما ازداد تقارب التكافؤ بين الدول في القدرات زادت احتمالات الصراع بينها، وازدادت معه احتمالات حدة هذا الصراع. أما ثالثًا: فهو أنه عندما تصبح الدولتان متكافئتين في القدرات فإن احتمالات الصراع بينهما تتناقص، كما تقل حدته إذا نشب بينهما. ويرى سوليفان أن الدولة المهيمنة قد تلجأ إلى خيار الحرب عندما تجد نفسها في موقف تتناقص فيه قدراتها، وذلك قبل أن تصل إلى حدٍّ تصبح معه أقل من الدول الأخرى، مع ملاحظة أن ذلك التناقص في قدرات الدولة المهيمنة قد لا يرتبط بامتلاك الدول الأخرى لقدرات جديدة[٢].

وقد تطورت نظرية تحول القوة خلال سنوات الخمسينيات من القرن الماضي على يد عدد من المفكرين مثل أورجانسكي، وكوجلر[٣]. فوفقًا لهما تنتظم وحدات النظام العالمي طبقًا لتوزيع القدرات الاقتصادية والعسكرية داخل بناءٍ ذي شكلٍ هرمي، تسيطر على قمته دولة مهيمنة، تليها مجموعة أقل من الدول ذات قدرات متنامية ومتصاعدة، تليها مجموعة أكبر في العدد تشمل الدول الصغيرة، وتطرح النظرية مقولات أساسية كما يلي:

أولًا: أن التوزيع غير المتكافىء للقوة بأشكالها الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين الدول في هذا النظام يزيد من احتمالات اندلاع الحرب. ثانيًا: أن تحقيق السلام، واستدامته داخل النظام العالمي، يكون أسهل في المراحل التي تتسم بعدم توازن القوة. ثالثًا: أن المبادرة بشن الحرب لا تأتي بالضرورة من جانب الدول المسيطرة على النظام العالمي، ولكن ربما تأتي من جانب الدول الصاعدة. ورغم أن النظرية لا تذهب إلى أن الحرب نتيجة حتمية لتحول القوة، فإنها تشير إلى أن الحرب تصبح حتمية عندما تنشأ حالة من عدم الرضا لدى القوة الصاعدة، مع التأكيد على أن عملية تحول القوة تأخذ وقتًا طويلًا قد يصل إلى عدة عقود[٤].

وتنطلق النظرية من تعريف مادي للقوة وفقًا للمدرسة الواقعية التي تركز على عناصر القوة القابلة للقياس، مثل: الناتج المحلي الإجمالي للدول، وقدراتها الصناعية والعسكرية، وحجم سكانها. ووفقًا لنظرية أوجانسكي وكوجلر فإن التفاوت في القدرات يحدث بالأساس نتيجة التفاوت في قدرات الدولة على استغلال مواردها البشرية والمادية. وعلاوة على عامل الحجم، تضيف النظرية متغيرًا مهمًّا فيما يتعلق بشروط حدوث الحرب بين الدولة المهيمنة والدولة الصاعدة، وهو معدل صعود القوة الصاعدة، ذلك أنه في الحالات التي يكون فيها معدل الصعود بطيئًا تكون فرص إيجاد تسوية للخلافات بينهما كبيرة، والعكس صحيح، فعندما يكون معدل الصعود سريعًا، فإن الطرفين

لا يكون لديهما الاستعداد لتسوية الأزمة سلميًّا خصوصًا أن القوة الصاعدة تكون لديها قناعة بأنها قادرة على حسم الخلافات عن طريق القوة العسكرية[٥].

وتعطي النظرية دورًا مهمًّا للنخبة الحاكمة في الدولة الصاعدة ناشئًا عن تطور وتزايد حالة عدم الرضا لديها؛ وهو ما يعني أن حدوث التحول في القوة لا يعني بشكل حتمي حدوث الحرب، حيث يعتمد الأمر على مدى إدراك النخبة في الدولة الصاعدة بأنها لا تحظى بالامتيازات التي تتناسب مع وضعها داخل النظام العالمي القائم، وأن الأسس والقواعد المنظمة لعمل هذا النظام لم تعد مناسبة بالنسبة لها، الأمر الذي يدفعها إلى قرار الحرب في محاولةٍ منها لبناء نظام عالمي جديد عندما تدرك أن الفرصة أصبحت مناسبة لتحقيق ذلك. وتذهب النظرية إلى أن المدخل الرئيسي لحدوث التحول في القوة يتمثل في بناء القدرات الوطنية للدولة، فيما لا تعطي أهميةً لبناء التحالفات الدولية أو تفكيك التحالفات المناوئة[٦]، وهو أمر واضح تمامًا بالنسبة للنظرية؛ فالدولة الصاعدة تطمح إلى الهيمنة، وإلى أن تحل محل القوة المهيمنة الموجودة بالفعل، وهو ما يستدعي وجود مقومات مادية للقوة (قابلة للقياس كما سبق ذكره) لديها تقترب من أو تتفوق بها على تلك الأخيرة تؤهلها للصدام معها.

- الدراسات السابقة:

سوف يتم تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين: دراسات نظرية تناولت صعود الصين وآثاره على النظام الدولي، وعلى مسار العلاقات الأمريكية الصينية، ودراسات تطبيقية تناولت قضايا التنافس أو التوتر في العلاقات بين البلدين والتي ساهمت في اندلاع الحرب الباردة بينهما.

١- الدراسات النظرية:

دراسة **Kishore Mahbuban** ، هل فازت الصين؟ تحدي الصين للتفوق الأمريكي[٧]، حيث يرى المؤلف أن التنافس الجيو سياسي الأمريكي- الصيني سوف يستمر لعقود، وأن سياسات الرئيس دونالد ترامب دشنت لهذا التنافس وهذا التوتر الملحوظ في العلاقات بين البلدين، ويرى المؤلف أن الولايات المتحدة في حاجة إلى تطوير استراتيجية شاملة وعالمية للتعامل مع الصين قبل الدخول في صراع معها. دراسة محمد فايز فرحات، الصراع الأمريكي- الصيني قراءة في ضوء نظريات العلاقات الدولية[٨]، والتي تناولت الأصول النظرية لصعود الصين في مواجهة القوة المهيمنة وهي الولايات المتحدة الأمريكية. وخلصت الدراسة إلى أن النظام العالمي الراهن يتصف بدرجة من الخصوصية والتعقيد مقارنة مع مثيله الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية مما يجعل عملية التحول والانتقال داخل النظام العالمي الحالي عملية معقدة، ومن غير السهل فهمها وفقًا لنظرية واحدة من نظريات العلاقات الدولية. دراسة هشام أبوالوفا

ثابت، بعنوان: السياسة الصينية في النظام الدولي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥م[٩]، حيث تناولت الدراسة تحليل السياسة الخارجية للصين وأبعادها في إطار النظام العالمي الجديد الذي نشأ بعد نهاية الحرب الباردة. كما تناولت التنافس الصيني الأمريكي في النظام الدولي، والأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الصينية في القرن الحادي والعشرين. دراسة سهرة قاسم محمد حسين، بعنوان: الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (٢٠٠١- ٢٠٠٩م)[١٠]. وقد تناولت الدراسة دور الصين النشط والمتصاعد في النظام الدولي، وسياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط، ومصالح الصين والولايات المتحدة في المنطقة. ومن النقاط التي أبرزتها الدراسة أن العلاقة بين البلدين علاقة مركبة تتضمن حرص الولايات المتحدة على قيام علاقة شراكة إيجابية مع قوة صاعدة كبرى مثل الصين، وحرصها على عرقلة أي علاقة تعاون بين الصين وجيرانها[١١].

٢- ***الدراسات التطبيقية:***

دراسة كل من **Li Xing**، **Raúl Bernal-Meza**، التنافس بين الصين والولايات المتحدة: حرب باردة جديدة أم المنافسة داخل الرأسمالية؟[١٢]، والتي اعتبرت أنه منذ بداية القرن الحادي والعشرين بدأت الصين في إيجاد حلول لمشاكلها الاقتصادية الداخلية، مع استبدال النموذج التقليدي الصيني للتنمية بآخر جديد متطور يواكب التطور العالمي. وتؤكد الدراسة على أن التنافس بين الاقتصادين الأمريكي والصيني هو تنافس بين اقتصادين مترابطين ومعتمدين على بعضهما إلى حد كبير. دراسة أحمد جلال محمود عبده، أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا: العلاقات الصينية الأمريكية ٢٠١٦- ٢٠٢٢م: دراسة حالة، وتبحث قضية تايوان باعتبارها بؤرة توتر رئيسية في العلاقات الأمريكية الصينية، خصوصًا أن الصين تعتبر تايوان جزءًا من أراضيها لا يمكن المساس به[١٣]. دراسة صفاء خليفة محمدين، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا (٢٠١٣- ٢٠٢١م)، والتي توصلت إلى أن مبادرة الصين (الحزام والطريق)، واستراتيجية الولايات المتحدة الهند والمحيط الهادىء هما انعكاس للتنافس الاستراتيجي بين البلدين، وأن واشنطن ترى أن المبادرة الصينية لها أهداف جيو-اقتصادية، وتعمل على توسيع ومد النفوذ الصيني الأمني والسياسي في منطقة آسيا والمحيط الهادىء، وهو الأمر الذي يهدد بدوره النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة[١٤]. دراسة محمد حامد سيد جاد الحق، أثر الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي على توازن القوى في جنوب شرق آسيا (٢٠١١- ٢٠١٨م)، حيث أدرجت الصين معظم بحر الصين الجنوبي ضمن مطالبها البحرية الإقليمية، وهو الأمر الذي تعارضه الولايات المتحدة والعديد من الدول المجاورة

للصين، خصوصًا أن الأولى تعتبر أن تلك المطالب هي نقطة انطلاق للهيمنة الصينية في المنطقة، وتحدٍّ للنفوذ الأمريكي فيها[١٥]. دراسة منة الله محمد طاهر عبدالهادي، بعنوان: القدرات النسبية والصراع الدولي: دراسة للعلاقات الصينية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة[١٦]. وقد تناولت الدراسة مقارنة بين القدرات الصينية والأمريكية في الأبعاد: الاقتصادية، والعسكرية، والقوة الناعمة للبحث في مستويات التفاوت والتكافؤ. كما تناولت قضايا التعاون، ومحاور الصراع بين البلدين في ثلاثة مباحث تضمنت ثلاث قضايا هي: تايوان، والانتشار النووي، والقضايا الاقتصادية.

وقد تناولت الدراسات السابقة العلاقات بين البلدين، وأهم قضايا التوتر بينهما باعتبارها قضايا تنافس أو توتر، كما ناقشت أثر الصعود الصيني على مصالحهما. وتسعى الدراسة إلى رصد أحدث التطورات في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، والتي تكشف عن حرب جديدة بينهما تسير وتتطور بشكل منتظم.

تحديد المفاهيم:

الحرب الباردة:

يقصد بالحرب الباردة Cold War تلك المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، واستمرت حتى سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي رسميًّا عام ١٩٩١م. وقد اتسمت تلك المرحلة بحالة من العداء المبني على أساس أيديولوجي بين الكتلتين الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي، واتسم النظام الدولي خلال تلك المرحلة بأنه ثنائي القطبية، ووصفت الحالة القائمة آنذاك بالحرب لأن كل طرف استخدم فيها أدوات الحرب العسكرية والاقتصادية والسياسية، ووصفت بالباردة لأنها لم تصل إلى مرحلة المواجهة العسكرية المباشرة بين الكتلتين[١٧]، ومما ساعد على ذلك أن أية مواجهة بينهما كانت ستنتج عنها حرب عالمية ثالثة تستخدم فيها الأسلحة النووية، وهو ما يعني دمار العالم. وقد اتسمت الحرب الباردة بنشأة الأحلاف العسكرية المتنافسة (حلفي الناتو ووارسو)، وانتشار الحرب بالوكالة بين القطبين.

وتشير بعض الأدبيات إلى أن بداية الحرب الباردة تعود إلى ظهور الاتحاد السوفيتي في أعقاب الحرب العالمية الثانية باعتباره نظامًا سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وأيديولوجيًّا منافسًا، وظهوره كقوة دولية ذات قدرات عسكرية وتحالفات جعلتها إحدى القوتين الرئيسيتين في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية[١٨].

وتميل بعض الدراسات إلى تعريف الحرب الباردة بناءً على طبيعة النظام الدولي الذي ساد تلك الفترة؛ فالحرب الباردة هي تلك المرحلة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية، وانتهت بتفكك الاتحاد السوفيتي، وتميزت بنظام دولي ثنائي القطبية اتسم بالتنافس العسكري والأيديولوجي، وكانت أبرز سمات تلك المرحلة انقسام العالم إلى

معسكرين على أساس أيديولوجي تزامن مع ظهور تنافس على تطوير الترسانة النووية لكل منهما[١٩].

وقياسًا على ذلك يمكن اعتبار أن الصعود الصيني المستمر منذ عقود قارب ذروته، وبات يمثل قوة دولية ذات نظام سياسي واقتصادي واجتماعي وأيديولوجي منافس ومغاير للقوة الرئيسية الموجودة في العالم (الولايات المتحدة وحلفائها)، وكذلك يمثل منظورًا آخر للنظام الدولي. كما أعلنت الصين صراحة رغبتها في إنهاء العديد من الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي الحالي بقيادة الولايات المتحدة، لكن المؤكد خلال مسيرة الصعود تلك أنها لا تودُّ أن تصطدم بالولايات المتحدة في صدام عسكري مباشر؛ لأن ذلك سوف يعطل مسيرة الصعود الصينية، كما أنها لا ترغب في الدخول في معركة من الممكن أن تكسبها دون الدخول في حروب عسكرية.

الهيمنة:

كلمة الهيمنة مشتقة من المصطلح اليوناني **hegemonia** بمعنى الهيمنة على، والذي كان يستخدم لوصف العلاقات بين دولة المدينة في اليونان القديمة. أما استخدام مصطلح الهيمنة في التحليل السياسي فكان محدودًا حتى استخدمه وناقشه بشكل مكثف المفكر والفيلسوف الإيطالي الماركسي أنطونيو جرامشي في محاولاته لفهم بقاء واستمرار الدولة الرأسمالية في الدول الغربية الأكثر تقدمًا[٢٠]. وترتبط الهيمنة بالسيطرة وصعود قوة الدول، فالدولة المهيمنة هي دولة مسيطرة تمتلك الموارد المادية للقوة، حيث تحقق الأمن في بيئة تتسم بالفوضى، وتستخدم القوة والإكراه لتحقيق مصالحها القومية[٢١]. ويعرف روبرت كوهين الهيمنة بأنها التفوق في الموارد المادية، حيث لابد للقوى المهيمنة من أن تسيطر على المواد الخام، ورأس المال، والأسواق، مع حيازتها لميزة تنافسية تتمثل في إنتاج بضائع عالية القيمة. من جانبه يرى جيلبين أن مصطلح الهيمنة يعني السيطرة على الدول الأقل قوة في النسق الدولي[٢٢].

- تقسيم الدراسة

أولًا: أسباب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين.

ثانيًا: صعود الصين في النظام الدولي والمحاولات الأمريكية لاحتوائه وتطويقه.

ثالثًا: قضايا الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين.

أولًا: أسباب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين

تتعدد أسباب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين، ومن الواضح أن الطرف الذي يشعر بتهديد مكانته، ويعيد حساباته هو الولايات المتحدة، في مقابل الصين وهي الطرف المتحدي الذي يتقدم بثبات نحو هدفه، وهو إعادة هيكلة النظام الدولي الحالي بما يتوافق مع رؤيتها. ومن أهم أسباب الحرب الباردة بين البلدين ما يلي:

١- الحسابات الأمريكية بوجود تهديد استراتيجي لمكانتها من جانب الصين:

يشير العديد من الخبراء إلى أن رقعة الخلاف التي تتسع بين الولايات المتحدة والصين تتبلور حول النظام الدولي الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة، وتريد الحفاظ عليه كما هو؛ لأنه يمنحها مزايا القوة والأفضلية، في حين ترغب وتسعى الصين إلى تغيير قواعده وفقًا لقواعدها ورؤيتها ومبادئها، في رسالة تحدٍّ معلن لواشنطن، مما يشكل- في جوهره- عنصرًا للحرب الباردة بين الجانبين خصوصًا أن قوة الصين الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية وطموحاتها السياسية لم تعد خافية على أحد إقليميًّا ودوليًّا[٢٣]. وترى الولايات المتحدة أن الصين تشكل التحدي الاستراتيجي والجيوسياسي الأبرز لها، وتتهمها بأنها تسعى إلى تدشين نظام دولي جديد قائم على مفهومها الخاص للقوة، والذي سيكون عنيفًا وغير مستقر وفقًا للرؤية الأمريكية، يصاحب ذلك قلق في مراكز الأبحاث والمؤسسات الأمريكية المختلفة السياسية والأمنية والعسكرية من أن قوة الصين الشاملة التي تتضاعف بسرعة كبيرة تشكل تهديدًا جيوستراتيجيًّا واضحًا لوضع ومكانة الولايات المتحدة الحالي على رأس النظام الدولي القائم. ويرى الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن أن الصين تسعى إلى أن تصبح أغنى وأقوى دولة في العالم، وتحاول فرض نظامها الاستبدادي القمعي عليه، وهو ما لن تسمح به واشنطن[٢٤]. وكان الرئيس جو بايدن قد أوضح في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض أنه يعرف الرئيس الصيني شي جين بينغ منذ مدة طويلة، ووصفه بأنه ،مثل الرئيس الروسي بوتين، يعتقد أن الاستبداد هو موجة المستقبل، وأن الديمقراطية لا يمكن أن تعمل في عالم دائم التغير والتعقيد. وقال إنه أكد للرئيس الصيني في أنه توجد ثلاثة أمور سوف يفعلها في تعامله مع الصين؛ أولها: أن الولايات المتحدة سوف تزيد من الاستثمار في الأيدي العاملة إلى جانب العلوم والأبحاث الأمريكية، مضيفًا كنا في سنوات الستينيات نستثمر ما يزيد قليلًا عن ٢% من إجمالي الناتج المحلي في الأبحاث والاستثمار في العلوم، أما اليوم فإن النسبة هي ٠,٧%، وسوف أقوم بتغيير ذلك. الشيء الثاني هو أننا سنعيد تأسيس تحالفاتنا، مع التأكيد على أنها تحالفات غير معادية للصين. ثالثها: التأكيد على إبقاء واستمرار نشر قيم الولايات المتحدة الأساسية مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان حول العالم.[٢٥]

ويرى بعض المفكرين أن الرؤية الصينية للصعود وتحدي القوة المهيمنة واضحة، وتقوم على مراحل متدرجة تتلخص في: أولًا: بناء الداخل الصيني من خلال زيادة وتوسيع القوة الاقتصادية والعسكرية، ثم حماية حدود ومصالح الصين في بحر الصين وجنوب شرق آسيا، ثم التمدد خارجيًّا عبر التجارة والاستثمار في البنية التحتية

والصناعة... وغيرهما[٢٦]. بل إن الصين أضحت تنافس الولايات المتحدة الأمريكية جديًّا في مجال الابتكار العلمي.

من جانبها ترى الصين أن واشنطن تسعى إلى تحجيم نفوذها المتنامي، والحد من سرعة صعودها عبر محاصرتها وشغلها بمجموعة من التحالفات مع دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وأستراليا والهند، لتجد الصين نفسها في نهاية الأمر محاطة ببيئة إقليمية وعالمية معادية لها بشكل متصاعد. ولا يخفى على أحد أن الولايات المتحدة طالما شككت في نوايا الصين في مبادرتها العالمية "الحزام والطريق" التي أطلقتها عام ٢٠١٣م، واعتبرتها محاولة صينية للهيمنة على الطرق والموانىء التجارية العالمية بشكل غير مباشر. ولا تُخفي الصين شعورها بأن الولايات المتحدة قد تعاملت معها خلال العقود الماضية من منطق القوة، وهو ما أجبر الأولى في الماضي على الاستجابة للضغوط الأمريكية في حالات مثل الإفراج عن نشطين في مجال حقوق الإنسان، والقبول بالشروط الأمريكية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ولكن ثقة الصين كبيرة في الوقت الراهن في قوتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، وهي تعتقد أنها باتت قادرة على تحدي الولايات المتحدة، ولذلك فهي تعلن صراحة رفضها لقواعد النظام الدولي القائم حاليًا بقيادة الولايات المتحدة[٢٧].

٣- المنافسة الصينية القوية للاقتصاد الأمريكي:

منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أخذت الصين في تسريع تحول نموذج نموها نحو زيادة قيمته ونوعيته، وكان الدافع لذلك هو إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية المحلية في الاقتصاد الصيني مثل التراكم الزائد، والقدرة الفائضة (overaccumulation and overcapacity)، إلى جانب التناقضات الداخلية الأخرى في الاقتصاد المحلي مثل تخصيص الموارد، وتوزيع الدخل، والأثر البيئي، وتم استبدال النموذج التنموي الصيني التقليدي باستراتيجية جديدة انعكست في الخطة الخمسية الثالثة عشرة والرابعة عشرة للبلاد (٢٠١٦- ٢٠٢٠م)، (٢٠٢١- ٢٠٢٥م) التي تقوم على التحول من التصدير إلى الاستهلاك، ومن الابتكار المستورد إلى الابتكار المحلي، ومن فائض الادخار إلى استيعاب الادخار، علاوة على التحول نحو التنمية الخضراء والمستدامة، وتدويل العملة الصينية[٢٨].

ومن ثمَّ حققت الصين نجاحات اقتصادية متدرجة ومنتظمة جعلتها المنافس الأول للولايات المتحدة في المجال الاقتصادي، فقد أصبحت الصين أكبر دولة مصدرة للسلع عالميًّا منذ عام ٢٠٠٩م، كما أصبحت أكبر دولة من حيث إجمالي حجم التجارة الخارجية منذ عام ٢٠١٤م متخطية الولايات المتحدة. وقد أصبحت الصين أيضًا ثاني أكبر مستثمر على مستوى العالم في مجال البحث والتطوير، حيث أصبحت تنفق قرابة ٢٠ % من

إجمالي الإنفاق العالمي على البحث والتطوير[٢٩]. كما توسع نفوذ الصين الاقتصادي وامتدّ، حيث تشير تقارير البنك الدولي إلى أنه منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ديسمبر ٢٠٠١م باتت أهم شريك تجاري للعديد من دول العالم، خصوصًا في منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وشرق آسيا والمحيط الهادي، في حين لا تزال الولايات المتحدة أهم شريك لدول منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية[٣٠].

من جانب آخر تشعر الصين بقوتها المتزايدة ليس فقط على الصعيد الدولي، بل على صعيد علاقتها مع الولايات المتحدة؛ فبحسب بيانات وزارة الخزانة الأمريكية فإن الاستثمارات الصينية تأتي في المرتبة الثانية ضمن قائمة كبار المستثمرين في سندات وأذون الخزانة الأمريكية، والتي بلغت في شهر يناير ٢٠٢٣م قرابة ٨٥٩,٤ مليار دولار، وذلك مقارنةً بمبلغ ١٢٩٩,٩ مليار دولار في شهر يناير من عام ٢٠٢٢م. علاوة على ذلك، نشطت الصين التي بات يُطلق عليها منذ عقود مصنع العالم في مجال تعزيز مصالحها الاقتصادية وتشبيكها مع مختلف دول العالم من خلال مبادرتها "الحزام والطريق" التي أطلقها الرئيس شي جين بينج عام ٢٠١٣م، حيث استطاعت جذب العديد من الدول للاستثمار فيها، وأصبحت بذلك تشكل تهديدًا للمصالح التجارية والاقتصادية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأوروبا، وهو الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تشعر بتهديد نفوذها الاقتصادي العالمي من خلال ما رأت أنه مخطط صيني عالمي لمنافستها، وقد تزايدت حدة التنافس والصراع الاقتصادي بين البلدين بشكل ملحوظ مع وصول الرئيس دونالد ترامب للحكم (٢٠١٧- ٢٠٢١م)، وهو ما عزز الدخول في أجواء حرب باردة جديدة بين البلدين[٣١].

ومما لاشك فيه فإن الاقتصاد يقع في مركز وقلب التنافس الحاد بين الولايات المتحدة والصين، فالخلافات حول العجز التجاري بين البلدين، والذي يصب في مصلحة الصين، والسياسات الحمائية لكل بلد ضد الآخر هي حقيقة واقعة. ويتسع مجال التنافس الاقتصادي بين البلدين بشدة ليشمل العديد من المجالات، منها مجال السياسات الحمائية؛ فقد استخدمت الولايات المتحدة والصين سياسات حمائية ضد الإغراق والدعم بشكل متبادل لتقييد دخول صادرات الطرف الآخر إلى أسواقه. وفي مجال سلاسل التوريد، وفي أعقاب جائحة كورونا، ثم الحرب الروسية الأوكرانية، تشير الدراسات إلى وجود توجه إلى تحويل تلك السلاسل بعيدًا عن الصين بهدف تقليل الاعتماد عليها قدر المستطاع خصوصًا من جانب الشركات العالمية الكبرى بضغط من الولايات المتحدة؛ فقد عملت شركات كبرى منذ عام ٢٠١٩م على التحول بعيدًا عن الصين؛ فنقلت جوجل ومايكروسوفت حصصًا من إنتاجهما إلى دول آسيوية أخرى، وتعمل شركة "آي فون" على التحول في صناعاتها نحو الهند بدلًا من الصين. من جانب آخر هناك محاولات

أمريكية حثيثة وقوية لمحاصرة الصين تكنولوجيًّا، ومحاربة منتجاتها كما حدث مثلًا مع شركة هواوي لتكنولوجيا الاتصالات، أيضًا تعمل الولايات المتحدة على منع وصول التكنولوجيا المتقدمة في مجالات الرقائق الإلكترونية وغيرها إلى الصين، وتشير الدراسات إلى السعي الأمريكي لتدشين ما يُسمى بـــ " تحالف الرقائق"، و"تحالف صناعة أشباه الموصلات" مع الدول المتقدمة في هذا المجال مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وهولندا[٣٢]. فجوهر التنافس الحقيقي بين البلدين ينصب في مجال التطور التكنولوجي، حيث تخشى الولايات المتحدة من أن تفوُّق الصين عليها في هذا المجال تحديدًا سوف ينحيها عن مركز الصدارة العالمي بسبب الدور المتزايد للتكنولوجيا في شتى المجالات. وقد أصدرت الولايات المتحدة في شهر أكتوبر ٢٠٢٢م قواعد جديدة لمنع الشركات الأمريكية من بيع رقائق إلكترونية تستخدم في تطوير الحاسبات فائقة التطور للشركات الصينية من أجل الحد من المنافسة الصينية لها في هذا المجال الحيوي[٣٣]، فجاء رد الصين بالبدء في تنفيذ سياسات لتقييد وصول الغرب إلى المواد النادرة، والتقنيات اللازمة للصناعات التكنولوجية المتطورة، وصناعة السيارات الكهربائية... إلخ[٣٤].

٣- عدم الثقة المتبادل وسعي الصين للتمرد على الهيمنة الأمريكية:

من المؤكد ان العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بدأت بنوع من الشك المتبادل في النوايا بعد قيام جمهورية الصين الشعبية في أكتوبر ١٩٤٩م، فأول زيارة يقوم بها رئيس أمريكي إلى الصين كانت في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون في فبراير ١٩٧٢م، ولم تتم إقامة علاقات دبلوماسية بين واشنطن وبكين إلا في مارس ١٩٧٩م في عهد الرئيس جيمي كارتر؛ حيث اعترفت واشنطن بمبدأ "صين واحدة" الذي يعد أحد أهم المبادىء في السياسة الخارجية الصينية. ولطالما شكلت تايوان، وستظل كما هو واضح، إحدى العقبات الرئيسية في طريق تمهيد العلاقات بين البلدين[٣٥].

واتهمت الولايات المتحدة والغرب الصين باتهامات تقليدية في نهاية التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين تركزت في ثلاثة اتهامات رئيسية هي[٣٦]:

أولًا: أن صادرات الصين الضخمة ترجع إلى تعمد الصين تقدير عملتها (اليوان) بأقل من قيمتها الحقيقية.

ثانيًا: أن الصين أصبحت أكبر ملوث عالمي للبيئة، هذا في الوقت الذي ترفض فيه الالتزام بالمساهمة في حل تلك المشكلة كما تفعل الدول المتقدمة.

ثالثًا: أن الصين تعمل على تطوير قدراتها العسكرية بشكل مستمر وهائل بشكل خفي وغير معلن أو صريح.

وترى الصين أن تلك الاتهامات أحادية الجانب، وتفتقر إلى الموضوعية، ولديها إجابات وردود عليها، فالصين تقول إنه في عام ٢٠٠٩م (بداية حكم الرئيس أوباما في الولايات المتحدة) مثلًا بلغت ميزانية الدفاع في الصين ٧٠ مليار دولار، وهو عُشر النفقات العسكرية الأمريكية في ذلك الوقت. كما أن اتهام الصين بعدم الشفافية هو من باب تخويف جيرانها، ونشر وتعزيز نظرية "التهديد الصيني". كما أن الصين وخلال الفترة (١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٥م) قامت بتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة كبيرة. أما عن صادرات الصين فتقول إنه ينبغي التأكيد على أن قرابة نصف المنتجات التي تصدرها الصين هي منتجات من الباطن للآخرين، مقارنة مع الولايات المتحدة التي تنتج في الخارج ثلاثة أضعاف ما تنتجه على أراضيها، ورغم أن المقاولة من الباطن لهذه المنتجات وفرت فرص العمل للملايين في الصين، إلا أنها قد استنفدت أيضًا الكثير من الموارد، ولوثت البيئة في الصين، مع ضرورة الإشارة إلى اليد العاملة الجادة والمنضبطة والرخيصة في الصين[٣٧].

ومع شعور الصين بقوتها الشاملة المتزايدة بدأت في التمرد على سياسات الهيمنة والغطرسة والتفرد الأمريكية[٣٨]، وهو ما يعطيها الأولوية لدى الولايات المتحدة باعتبارها مصدرًا للتهديد، وهو نوع من التمرد الاستراتيجي، والذي بات أكثر جرأة ووضوحًا؛ بمعنى التمرد والتحدي من خلال امتلاك مصادر القوة الاستراتيجية الشاملة: الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية من حيث النوع والكيف، واتضح ذلك بصورة رمزية في حادث المنطاد الصيني الذي اخترق الأجواء الأمريكية، وكان قادرًا على التقاط الصور، وجمع بعض الإشارات الاستخبارية من المواقع العسكرية الأمريكية[٣٩].

وتتضح وتتجلى مخاوف الولايات المتحدة صراحة على لسان وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن (أحد الصقور في إدارة بايدن) عندما حذر قائلًا: تواجهنا تحديات خطيرة من عدة دول مثل روسيا وإيران وكوريا الشمالية، وهناك أزمات خطيرة علينا التعامل معها في اليمن وإثيوبيا وبورما، لكن التحدي الذي تمثله الصين مختلف؛ لأنها الدولة الوحيدة التي لديها القوة الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية لتحدي النظام الدولي القائم والمستقر، وأيضًا كل القواعد والقيم والعلاقات التي تجعل العالم يعمل بالطريقة التي نريدها؛ لأنها تخدم في النهاية مصالح وقيم ومبادىء الشعب الأمريكي[٤٠].

وقد اتضحت عدم الثقة المتبادلة بين البلدين- بشكل كبير- خلال الاجتماعات الأمريكية- الصينية في مدينة آنكريج في ولاية ألاسكا في مارس ٢٠٢١م، وهو الأمر الذي بدد آمال البعض في تهدئةٍ بين البلدين في ظل إدارة الرئيس جو بايدن، وذلك بعد سنوات من التوتر المتصاعد، والمعارك التجارية التي نشبت خلال فترة الرئيس السابق

دونالد ترامب. وقد جمع اللقاء وزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، مع المسئول الدبلوماسي الأعلى في الحزب الشيوعي الصيني يانج جيشي، ووزير الخارجية وانج يي، حيث شهدت الجلسة الافتتاحية تبادلًا للاتهامات بين الجانبين شملت حقوق الإنسان، والقرصنة الإلكترونية، وانتهاك سيادة الدول، والممارسات التجارية غير الشفافة... وغيرها من القضايا. وفي حين اتهم بلينكن الصين بتهديد قواعد النظام الدولي التي تضمن الاستقرار العالمي، حذر وانج يي الولايات المتحدة من مغبة استخفافها بتصميم بلاده على حماية سيادتها ومصالحها وأمنها. ويرى العديد من الخبراء أن البلدين يخوضان عمليًّا حربًا باردة عالمية جديدة أساسها التنافس التجاري والاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، لا الأيديولوجي[٤١]. فضمن المساعي الأمريكية لاحتواء تزايد القدرات العسكرية الصينية في بحر الصين الجنوبي، عملت على حشد حلفائها في منطقة المحيطَين الهادىء والهندي، كأستراليا واليابان والهند وكوريا الجنوبية. أما الصين، فقد ردت بتعزيز التنسيق بينها وبين روسيا، فضلًا عن توقيع الصين اتفاقية تعاون تجاري واستراتيجي لمدة ٢٥ عامًا مع إيران. ولم تكتف الصين بذلك، بل كان من اللافت للنظر نجاحها في جمع وزيري خارجية السعودية وإيران في بكين في أبريل ٢٠٢٣م من أجل تحقيق مصالحة بين البلدين. ومعروف أن الخليج العربي منطقة مصالح ونفوذ سياسي واقتصادي ودبلوماسي أمريكي، لكن الصين دخلتها، وحققت فيها نجاحًا[٤٢]. علاوة على ذلك أعلنت الصين في فبراير ٢٠٢٣م، أي في الذكري الأولى لاندلاع الحرب الروسية الأوكرانية عن مبادرة سلام تتكون من ١٢ مقترحًا لتحقيق السلام في أوكرانيا، وكان من بين هذه المقترحات: احترام سيادة الدول، والتخلي عن عقلية الحرب الباردة، والحفاظ على سلامة المنشآت النووية، وتقليص الأخطار الاستراتيجية[٤٣].

٤- اختلاف المنطلقات والعقائد الفكرية والثقافية:

يفاقم عامل اختلاف الأسس والمنطلقات والعقائد الفكرية والثقافية بين الولايات المتحدة والصين من التوتر والتنافس بين البلدين، وهذا العامل في حد ذاته لا يشكل دافعًا للخلاف، غير أنه بالنسبة للولايات المتحدة الدولة المهيمنة عالميًّا يرتبط- بشكل وثيق- بالخلاف مع دولة صاعدة بقوة في النظام الدولي بمساحة جغرافية تبلغ 9.5 مليون كيلومتر مربع، وعدد سكان يبلغ مليارًا و٤٢٥ مليون نسمة، وحضارة عريقة تعود إلى خمسة آلاف عام. كما تتسلح الصين باقتصاد قوي، وقوة عسكرية متنامية، وتطور تكنولوجي ملحوظ، وموارد طبيعية متنوعة، وتمثل حاليًا ثاني أكبر اقتصاد في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وأكبر اقتصاد من حيث تعادل القوة الشرائية، وتمثل حوالي خمس الإنتاج العالمي[٤٤].

ويعد اختلاف المنطلقات الفكرية والثقافية أساسًا يصعب الاتفاق عليه. صحيح أن الحرب الباردة (الجديدة) بين الولايات المتحدة والصين لا تستند إلى الأيديولوجية مثلما كانت الحرب الباردة (القديمة)، لكن المنطلقات والأسس الفكرية والعقائدية مختلفة تمامًا بين الدولتين؛ فالولايات المتحدة تقود منظومة الفكر الرأسمالي الغربي في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والتكنولوجيا، القائمة على الحرية والديمقراطية وآلية عمل السوق... إلخ بالمفهوم الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وطالما ذكَّرت الصين بأن النظام الدولي الحالي له قواعد وأسس، وأنها لن تسمح لدولة ما بتغييره أو الخروج عليه. من جانبها ترى الصين أنها تتمتع بحضارة ثرية تعود إلى أكثر من خمسة آلاف عام، وهي الأكثر ثراءً بين الحضارات المجاورة لها (اليابانية والكورية والهندية)، وكانت الصين قد سيطرت على شرق آسيا لألفي عام[٤٥]. وعليه، فإن دولة بحضارة الصين، وضخامة رقعتها، وعدد سكانها، وثقافتها الكونفوشيوسية، ومؤخرًا إنجازاتها الاقتصادية من الصعب أن يتم إدماجها في نظام دولي رغمًا عنها. وتشير الدراسات إلى أنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية استمر النظام الشيوعي في الصين الشعبية، وأن المراجعات التي أجرتها الصين للانفتاح اقتصاديًّا وسياسيًّا لا تصل إلى حد الرضوخ أو التماثل مع النموذج الأمريكي المهيمن، بل ترجح تكتلًا يصبح مؤكدًا إذا تعزز التفاهم الاستراتيجي بين الصين وروسيا[٤٦].

ومن الملاحظ أن الفكر السياسي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة قد رجح صراحة الصدام مع الصين على أساس اختلاف الحضارات، ورشح الصدام مع الحضارة الكونفوشيوسية، وأيضًا الإسلامية باعتبار أن صدام الحضارات أصبح بديلًا عن صدام الأيديولوجيات الذي ساد في فترة الحرب الباردة[٤٧].

وتحاول الصين الانتقال من مرحلة النظريات الغربية وتوظيفها كعناصر تفسيرية في فهم العلاقات الدولية، إلى إيجاد نظرية تحمل متغيرات تفسيرية وفرضيات انطلاقًا من الواقع الصيني والثقافة الصينية. ويستلهم القادة في الصين ومنطقة شرق آسيا أفكارهم ومبادئهم من كونفوشيوس، فمثلًا لمفهوم الديمقراطية كمفهوم غربي أسسه وقواعده في الفكر الكونفوشيوسي، ومن أهم هذه القيم: المنافسة القائمة على الاعتدال، ونبذ العنف، وإقرار حكم القانون، واحترام الرأي العام، والعمل من أجل الصالح العام، وإرساء المساواة بين الجميع[٤٨].

وعلى سبيل المثال تَعتبِر الصين أن مبدأ السيادة المطلقة للدولة هو أساس العلاقات الدولية، وهو المعيار الذي تتصرف على ضوئه، وربطت بين السيادة وعدم التدخل في شئونها الداخلية بما تعتبره ولع غربي بالتدخل في شئون الدول الداخلية، وتؤكد على أن حقوق الإنسان تقع في إطار ومظلة سيادة الدولة، وأن من شأن ذلك أن يحد من

التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي للدول. وعليه، فحقوق الإنسان من الأمور التي تدخل ضمن السلطة القانونية للدولة، وأن احترام السيادة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول مبدأ معترف به في القانون الدولي، المعترف به عالميًّا، علاوة على أن الصين تؤمن بحوار الحضارات والثقافات، وتعتبر أن القيم الصينية إحدى القيم العالمية[٤٩]، ومن ثم ترفض الهيمنة الثقافية الغربية على المجتمع الدولي، وتأسيسًا على هذا فالصين تقبل بالعولمة الاقتصادية بكل معانيها، لكن من الناحية الثقافية والسياسية فإن المنطق الصيني يصبح مختلفًا، فهي تبدو كدولة من دول العالم الثالث، وتتكتل مع دوله في رفض التدخل في الشئون الداخلية للدول، وحماية الثقافة، وهنا نجد أن الصين تقبل الليبرالية التجارية، وترفض الشق السياسي من الليبرالية[٥٠].

ثانيًا: صعود الصين في النظام الدولي والمحاولات الأمريكية لاحتوائه وتطويقه

كما ذكرنا يرجع الخلاف حول طبيعة النظام الدولي الحالي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين- في جذوره- إلى سنوات طويلة مضت، فالعلاقات الرسمية بين البلدين لم تنشأ إلا متأخرًا في عام ١٩٧٢م، وظلت الصين التي نجحت ثورتها الشيوعية بقيادة ماو تسي تونج في أكتوبر ١٩٤٩م ملتزمة بنظامها الأيديولوجي حتى بعد نهاية الحرب الباردة؛ فقد آمنت دومًا بأن لها رؤيتها الخاصة لنظامها الداخلي وسياستها الخارجية[٥١].

وطالما أوضحت الولايات المتحدة عدم ثقتها وتشككها فيما أعلنته الصين عن صعودها "السلمي" في النظام الدولي منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، إذ لم تعتبره واشنطن صعودًا سلميًّا؛ بل اعتبرته مُهددًا لمصالحها القومية، وللاستقرار العالمي والإقليمي. وقد ارتبط نمو الصين الاقتصادي بصعود سياسي، وتنامي قدراتها العسكرية، وهو الأمر الذي أثار مخاوف الولايات المتحدة والدول المجاورة للصين. وهدفت الصين من وراء شعارها "الصعود السلمي" إلى التقليل من شكوك ومخاوف تلك الدول إزاء نموها، وصعود ترتيبها الاقتصادي والعسكري في النظام الدولي[٥٢].

من جانب آخر، دشن وصول الرئيس شي جين بينج إلى السلطة في عام ٢٠١٣م تحولًا في الاستراتيجية الصينية التي تختلف بشكل واضح عن استراتيجية سابقيه؛ فإذا كان دينج شياو بينج قد ركز على أولوية التنمية الاقتصادية، وعدم ظهور الصين في النظام الدولي، فقد اعتبر شي جين بينج مع وصوله إلى السلطة أن الوقت قد حان للصعود العلني، وظهور الصين كدولة تمثل نموذجًا ناجحًا في التنمية[٥٣]، واعتبارها قوة عظمى ذات حضارة ومستقبل.

وقد تطور التصعيد الأمريكي مع الصين منذ فترة حكم الرئيس بوش الابن التي شهدت حادث جزيرة هينان في أبريل ٢٠٠١م عندما قامت طائرة تجسس أمريكية من

طراز (EP-3) بعملية استطلاع فوق المياه القريبة من جزيرة هاينان الصينية[٥٤]، وأدركت الصين مبكرًا المغزى الرمزي للحادث الذي هدف إلى جرها إلى مناوشات مع الولايات المتحدة وهي في أوج قوتها العسكرية والسياسية بهدف تعطيل مسيرة الصين التنموية، فعملت على تفويت الفرصة عليها.

أما الرئيس باراك أوباما (٢٠٠٩- ٢٠١٧م) فقد اختار منهج عدم التصعيد مع الصين بشكل عام خصوصًا في فترة رئاسته الأولى. فأوباما جاء مباشرة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨م، والتي انطلقت من الولايات المتحدة، وبعد مغامرات سابقة للرئيس بوش الابن في سياسات الحرب العالمية على الإرهاب، وغزو أفغانستان في أكتوبر ٢٠٠١م، ثم العراق في مارس ٢٠٠٣م، وهو ما أرهق الولايات المتحدة اقتصاديًّا وعسكريًّا بشكل كبير، في حين كانت الصين تعمل بجد وجسارة في مسار التنمية والصعود السلمي، واعتبر الرئيس أوباما أن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين أهم علاقة ثنائية في القرن الحادي والعشرين، وكان أول رئيس أمريكي يزور الصين في السنة الأولى من رئاسته[٥٥]، لذلك ظهرت علاقات التعاون بين البلدين في عدة قضايا مثل: الأزمة الاقتصادية العالمية، والتغير المناخي، ومكافحة الإرهاب، في حين ظهرت قضايا خلافية مثل ملف حقوق الإنسان في الصين، وحقوق الأقليات والديمقراطية، علاوة على الخلاف حول دعم الصين لكوريا الشمالية والعراق وكوبا، وقد قامت الصين في تلك المرحلة بتطوير قدراتها العسكرية بشكل واضح بما اعتبرته الولايات المتحدة تهديدًا لمصالحها في منطقة آسيا والمحيط الهادي[٥٦].

أما في الفترة الثانية من حكم الرئيس أوباما- وعلى الرغم من إطلاق استراتيجية التوجه نحو آسيا "Pivot to Asia" التي تقوم على احتواء نهوض الصين، وإيجاد صيغة تقوم على المصالح التجارية معها- إلا أن الرئيس أوباما كان حريصًا على استمرار التعاون الاقتصادي مع الصين من خلال خطاب دبلوماسي تعاوني قائم على المصالح المشتركة. إذن تجنب أوباما استعداء الصين، مع الانتباه إلى طموحها المتزايد في منطقة بحر الصين الجنوبي، وتوظيف علاقات إيجابية معها لدعم الاقتصاد الأمريكي، وحل القضايا العالمية ذات الاهتمام المشترك[٥٧]. لذلك وصفت الدراسات سياسة أوباما تجاه الصين خلال سنوات حكمه الثمانية بأنها سياسة "التعاون البناء"[٥٨]

constructive cooperation

أما خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب (2017-2021م) فقد شهدت العلاقات بين البلدين تراجعًا ملحوظًا بسبب انتقاده المستمر لسياسات الصين خلال جائحة كورونا، وما أسماه "الفيروس الصيني". كما أن الحرب الأمريكية على التكنولوجيا الصينية كانت قوية، وتمثل ذلك في الحرب الشرسة على شركة "هواوي" الصينية؛ فخلال شهر مايو

٢٠١٩م أعلنت وزارة التجارة الأمريكية أنها أدرجت "هواوي" و٧٠ شركة تابعة لها على "قائمة الكيانات" لمنعها من الحصول على مكونات وتكنولوجيا من شركات أمريكية في إطار قرار يسمح بمنع استخدام التكنولوجيا الأمريكية من جانب كيانات أجنبية بطريقة يمكن أن تقوض الأمن القومي الأمريكي[٥٩]. كذلك اتهم وزير الدفاع الأمريكي بالإنابة الشركة بأنها تخضع لسياسات الصين الطموحة، وأهداف وزارة الدفاع الصينية؛ وهو ما يُعد مساسًا بالأمن القومي الأمريكي والأمن العالمي خصوصًا أن شبكة (٥G) التي تعمل شركة هواوي على تطويرها تعد الأحدث عالميًا[٦٠].

أما في مرحلة حكم الرئيس جو بايدن الذي تولي الحكم في ٢٠٢١م فكانت بداية مرحلة حرب باردة جديدة مع الصين، ومواجهة عسكرية غير مباشرة مع روسيا. وكان بايدن صاحب قرار الانسحاب المتسرع من أفغانستان على أساس أن مكافحة الإرهاب لم تعد الأولوية الأولى للولايات المتحدة، بل حلت محلها أولويات أخرى جديدة مثل الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران، وأنه على الولايات المتحدة أن تعزز قدرتها التنافسية في مواجهة الصين، مع تقوية تحالفاتها، والعمل مع شركائها لضمان تعزيز القيم الديمقراطية، وليس القيم المستبدة وحكم المستبدين[٦١]. وعمل بايدن على الاستعانة بحلف الناتو بشكل صريح ضد روسيا، وتوسيع عضوية الحلف لتشمل كلًّا من فنلندا والسويد وهي دول محايدة بطبيعتها، والتنسيق بين دول حلف الناتو وجيران الصين مثل كوريا الجنوبية واليابان وأستراليا ونيوزيلاندا لاحتواء الصين في آسيا، علاوة على الاستفزاز المستمر للصين عن طريق تايوان، لذلك تأكد مفهوم الحرب الباردة الجديدة في عهده.

احتواء الصين بالاستعانة بحلف الناتو ودول الجوار للصين:

أشارت بعض الدراسات إلى حقيقة واضحة وهي أن كلًّا من الولايات المتحدة والصين يدرك أنه عاجز عن محاصرة الطرف الآخر واحتوائه بمفرده، ولذلك كما سبق وذكرنا أكد الرئيس بايدن لنظيره الصيني أنه سوف يعيد إحياء التحالفات الأمريكية، وبسبب تزايد وتفاقم القضايا الخلافية، وتزايد عدم الثقة والتوتر بينهما، فإن كليهما يسعى إلى توسيع وتعميق تحالفاته وتعزيزها في مواجهة الطرف الآخر، ولذلك نجد أن الولايات المتحدة استعانت بحلف الناتو لاحتواء الصين.

وقد عبر قادة دول حلف الناتو في بيان لهم خلال القمة السنوية للحلف في بروكسل في يونيو ٢٠٢١م عن قلقهم من طموحات الصين المعلنة، والتهديد المتزايد بسبب تعزيز روسيا لقوتها العسكرية. وقال البيان الختامي للقمة: إن طموحات الصين المعلنة، وسلوكها المتواصل لكسب القوة والنفوذ يشكلان تحديات لأسس النظام الدولي المستند إلى قواعد وأسسٍ للعمل، وفي مجالات لها أهميتها بالنسبة لطابع الأمن في الحلف. كما

أعرب البيان عن عدم الارتياح تجاه السياسات القمعية للصين، والسياسات الروسية الهادفة إلى تعزيز قوتها العسكرية، وما أسماه أنشطتها الاستفزازية على حدود الدول المجاورة للحلف. وقد بدأت دول حلف الناتو في مراجعة المفهوم الاستراتيجي للحلف الذي اعتُمد في عام ٢٠١٠م، وذلك بهدف مواجهة التهديدات الجديدة في الفضاء الخارجي، والفضاء الإلكتروني[٦٢]. ويلاحظ أن هذه القمة عقدت قبل الغزو الروسي لأوكرانيا.

وفي أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢م عقد الحلف ثلاث قمم في عام واحد!؛ قمة طارئة افتراضية وهى الأولى في تاريخه، عبر الفيديو كونفرنس يوم ٢٥ فبراير من بروكسل للاتفاق على كيفية التعامل مع تلك الأزمة، القمة الطارئة الثانية وكانت في ٢٤ مارس ٢٠٢٢م في بروكسل، والتي أكدت على أن الحلف قام بتنشيط خطط دفاعه، ووضع ٤٠ ألف جندي على الجانب الشرقي للحلف مدعومين بقوات جوية وبحرية تحت قيادة الناتو المباشرة بدعم من عمليات الانتشار الوطنية للحلفاء. كما أشار الناتو إلى أنه بصدد إنشاء أربع مجموعات قتالية إضافية متعددة الجنسيات في بلغاريا والمجر ورومانيا وسلوفاكيا.

وكانت القمة الثالثة في ٢٩ و ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م في مدريد، وتضمنت توجيه الدعوة الرسمية إلى كلٍّ من فنلندا والسويد للانضمام إلى عضوية الحلف الذي جدد في ختام قمته دعمه لأوكرانيا في مواجهة الحرب الروسية، فيما حذرت روسيا، من جانبها، من قيام ستار حديدي آخر بين موسكو والغرب مثل ذلك الذي ساد في فترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي السابق عبر أجواء التوتر والعداء بين الشرق والغرب. وقد اعتبر الحلف أن روسيا تمثل التهديد الأكبر والمباشر لأمن دول الناتو، وندد في وثيقته بما أسماه "الشراكة الاستراتيجية العميقة" بين الصين وروسيا، ومحاولاتهما المستمرة لزعزعة استقرار النظام العالمي القائم، ويسعى الرئيس الأمريكي جو بايدن لإقناع حلفائه بأن مقاومة موسكو ومواجهة بكين هدفان متكاملان لا يتعارضان[٦٣].

وكان من أهم ما استجد في تلك القمة هو مشاركة رؤساء وزراء كل من نيوزيلندا جاسيندا أرديرن، وكوريا الجنوبية يون سوك يول، واليابان فوميو كيشيدا، وأستراليا أنتوني ألبانيزي، مع نظرائهم من دول حلف الناتو، وهي المرة الأولى التي يحضر فيها هذا العدد من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادىء Indo- Pacific قمةً لحلف الناتو، حيث أعرب قادة الدول الأربع عن ارتياحهم لتضمين خريطة الطريق الجديدة للحلف "المفهوم الاستراتيجي" للمرة الأولى التحديات التي تطرحها الصين على مصالح وأمن وقيم دول الحلف[٦٤]. من جانبه عرف حلف الناتو الشراكة مع تلك الدول الأربع على أنها شراكة عالمية موسعة[٦٥] Global Partnerships Expanded[٦٦]، فيما يتضح أنها

محاولة لاحتواء الصين، وإحاطتها بمجموعة من الدول الحليفة للولايات المتحدة في قارة آسيا.

من جانب آخر، كانت قمة حلف الناتو في فلينوس بليتوانيا في يوليو ٢٠٢٣م أكثر صراحة ووضوحًا في تأكيدها على احتواء الصين عبر الحلفاء في آسيا، ودعم أوكرانيا في حربها ضد روسيا، مع زيادة الميزانية العسكرية للحلف، وهي كلها أمور تُذكِّر بأجواء الحرب الباردة التي سادت خلال الفترة (١٩٤٥- ١٩٩١م)، والتي أطلق عليها البعض الحرب الباردة الأولى، فقد أعلن الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرج، خلال القمة أن أعضاء الحلف وافقوا على أكبر خطة دفاعية شاملة منذ انتهاء الحرب الباردة لمواجهة التهديدات الأمنية الروسية، موضحًا أن الحلف سوف يكون لديه ٣٠٠ ألف جندي على أهبة الاستعداد بقدرات بحرية وجوية. وأكد ستولتنبرج على أن الحلف سوف يزيد إنفاقه العسكري بنسبة تبلغ ٨,٣ % خلال العام الجاري ما يعتبر أكبر زيادة منذ نهاية الحرب الباردة.

من جانب آخر، أكدت القمة أنها ترصد أربعة تحديات تشكلها الصين هي: أولًا، أنها تتحدى النظام الدولي القائم على القواعد والأسس. ثانيًا، أنها تزيد من مستويات قدراتها العسكرية بشكل كبير ومستمر، وفي هذا الصدد قال الأمين العام للحلف ستولتنبرج إن الصين تزيد قوتها العسكرية في منطقة الإندو-باسيفيك، وتوقع أنه بحلول عام ٢٠٣٥م أن تمتلك الصين قرابة ١٥٠٠ صاروخ نووي يمكنها الوصول إلى أراضي دول الناتو في قارة أمريكا الشمالية وأوروبا. ثالثًا، أن الصين ترفض إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا (بما يعني ضمنيًّا توافقها مع "الغزو"). ورابعًا أنها تدعم إيران. وهنا نلاحظ أن التحديين الأول والثاني يخصان الصين مباشرة، أما الثالث والرابع فيخصان أصدقاء الصين. وأشارت القمة إلى أن الحوار هو الوسيلة المناسبة للتغلب على تلك التحديات، وأن الحلف لا يعتبر الصين عدوًّا[٦٧]. واتفق أعضاء الحلف خلال القمة في فيلنيوس على دعوة أوكرانيا للانضمام إلى عضوية الحلف بمجرد استيفاء الشروط المطلوبة، وعبر إجراءات مختصرة. وقد حضر قمة فلينوس بليتوانيا الدول الأربع عن منطقة آسيا والمحيط الهادىء اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية ونيوزيلاندا.

ثالثًا: قضايا الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين

سوف نتطرق إلى ثلاث قضايا تعد من أبرز قضايا الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين وهي: جائحة كورونا، وتايوان، وبحر الصين الجنوبي.

١- جائحة كورونا:

اعتبرت بعض الدراسات أن ما كشفت عنه أزمة كورونا من الاستجابة الدولية غير المنسقة للجائحة، والانكماش الاقتصادي العالمي الناتج عنها، وعودة السياسة الوطنية

على حساب العولمة، قد تكاتفت وتزامنت مع سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وعلى رأسها شعار "أمريكا أولًا" على حساب تحالفات الولايات المتحدة وأصدقائها وقيادتها للنظام الدولي. فقد أعلن ترامب رغبته في التخلي عن الحلفاء في الناتو والاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني تراجع دور القيادة الأمريكي العالمي، وتخليها عن دور القوة العالمية لصالح القوى المنافسة وعلى رأسها الصين التي أثبتت فاعليةً وانفتاحًا في التعامل مع الجائحة[٦٨].

وكان الرئيس الأمريكي ترامب قد ندد بالعولمة، وأكد إيمانه بالوطنية كعلاج لآفات العالم في خطابه أمام الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في شهر نوفمبر ٢٠١٩م، مؤكدًا على أن المستقبل ليس للعولمة، وإنما للوطنيين. ذلك الخطاب الانعزالي الجديد للولايات المتحدة، والذي لم يتناسب مع وضعها باعتبارها القوة المهيمنة والأقوى في العالم، تناقض مع خطاب نظيره الصيني شي جين بينج المؤيد للعولمة في الاجتماع السنوي للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي كرس فيه صورة الصين باعتبارها داعمة لتعزيز التكامل الدولي، حيث تتصدر زعامة عالم العولمة الاقتصادية ضد ما ترى أنه ممارسات تجارية غير عادلة[٦٩].

علاوة على ذلك شكل الأداء الأمريكي العاجز بشكل عام إزاء الجائحة صدمة للمجتمع الدولي الذي كان ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها في قمة تطورها العلمي والتكنولوجي، وأنها قادرة على مساعدة العالم في مثل تلك الأزمات، لكن ذلك لم يتحقق؛ فالولايات المتحدة جاءت في المرتبة الأولى من حيث عدد الإصابات الذي بلغ مليونين و٣٠٠ ألف في يونيو ٢٠٢٠م، وبلغ عدد الوفيات ٢٢٠ ألف حالة، وهي- وفقًا لبعض التقديرات- أعلى معدل في العالم، وكشف ذلك عن ضعف وعدم كفاءة النظام الصحي الأمريكي في مواجهة الفيروس[٧٠].

وتشير بعض الدراسات إلى أنه لم تتضرر فقط مكانة الولايات المتحدة بسبب جائحة كورونا "كوفيد- ١٩"، بل منظومة النظام الدولي ككل، وهي منظومة القيم الليبرالية الغربية التي تعلن الولايات المتحدة أنها تقودها، وتدافع عنها، فقد تعرضت هذه المنظومة لهزة كبيرة في مقابل أداء المنظومة "السلطوية" التي تجسدها الصين، والتي قدمت أداءً أفضل، وسعت إلى تقديم صورة إيجابية عن منظومتها موضحة أن الجائحة أثبتت أن نموذج إدارتها أقوى، وأكثر ملاءمة في تعامله مع التحديات الضخمة بفضل الإدارة المركزية للأزمة، واستخدام قوانين الطوارىء والأساليب الحازمة في الإدارة مقارنة بأداء الديمقراطيات الغربية. لقد حظيت تجربة الصين في مواجهة جائحة كورونا بتقدير عالمي، وهو الأمر الذي عزز على نطاق واسع من قوتها الناعمة في النظام الدولي رغم أسسها وقيمها غير الليبرالية. وينظر البعض إلى أن تقاليد الثقافة

الكونفوشيوسية التي ميزت أداء الدول الآسيوية، والتي تجعل المواطنين أكثر طاعة من الدول الغربية الديمقراطية، من أهم أسباب النجاح التي ساعدت الدول الآسيوية مثل الصين وكوريا الجنوبية واليابان على مواجهة جائحة كورونا بفاعلية[٧١]. ومعروف أن الصين كانت واحدة من الدول القليلة التي نجحت في إنتاج لقاح للوقاية من فيروس كوفيد- ١٩، وهو اللقاح المعروف باسم "سينوفاك".

على الجانب الآخر، يرى بعض الخبراء أن جائحة كورونا وجهت ضربة للقيادة الأمريكية للنظام العالمي، وأكدت واقعًا كان قد بدأ يتبلور وهو صعود نظام دولي متعدد الأقطاب، وأن ما ستفعله كورونا إنما هو تعميق واقع هذه التعددية القطبية، مع إعطاء المزيد من الفرص والدعم لصعود الصين، وفي نفس الوقت تراجع الولايات المتحدة[٧٢]، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الصين ستحل أتوماتيكيًّا محل الولايات المتحدة؛ فمن المرجح أن تبقى الولايات المتحدة في مركز الريادة العالمية لعقود قادمة من الزمن، بالنظر إلى مستوى انتشارها العسكري الضخم، وقدرتها على توظيف تحالفاتها بذكاء، وتَقدُّم جامعاتها ومراكز بحوثها، واعتماد الدولار عملة رئيسية في المعاملات الرئيسية مثل الطاقة والتجارة العالمية، بيد أنها سوف تلقى منافسة حقيقية من الصين، وبدرجةٍ ما من القوى الصاعدة، مثل روسيا والهند والبرازيل وغيرها[٧٣]. والهدف من إيراد قضية كورونا هو توضيح دورها هنا باعتبارها أحد أهم القضايا التي هزت مكانة الولايات المتحدة باعتبارها قائدة للنظام الدولي لمصلحة الصين التي أثبتت كفاءة وفاعلية في مواجهة الجائحة.

٣- تايوان:

تتمتع تايوان بأهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للصين، حيث تعدها جزءًا أساسيًّا اقتُطع منها في أعقاب الثورة الصينية في أكتوبر ١٩٤٩م، لذلك ترى الصين أن بقاء تايوان في حالة انفصال عنها يعد انتقاصًا من هيبتها، ووحدة أراضيها، ويذكِّرها بتدخل القوى الخارجية الغربية في شئونها الداخلية لتحقيق مطامعها في الصين. وتأتي قضية تايوان على أولويات عمل السياسة الخارجية الصينية في مواجهة رغبة تايوان في الاستقلال في ظل السياسات الأمريكية الداعمة لها. وتقع تايوان على بعد نحو ١٠٦ كيلومترات من ساحل جنوب شرقي الصين، بينما تبعد حوالي ١١٢٠٠ كيلومتر عن الولايات المتحدة. وتقع جزيرة تايوان ضمن ما يعرف بـــ "سلسلة الجزر الأولى" التي تبدأ من شمال اليابان، وتمتد جنوب غربي تايوان والفلبين ثم فيتنام، وهي سلسلة تتضمن الأراضي الصديقة والداعمة للولايات المتحدة، لذلك يُعد تأمينها بمثابة تأمين للبحرية الصينية من خلال عمق بحري واسع يعطيها حرية الحركة في مسرح العمليات، ولذلك تعتبر الصين أن تايوان هي خط الدفاع الأول عن الحدود البحرية الصينية[٧٤].

وتشكل تايوان حالة خاصة بالنسبة للصين؛ فهي تعتبرها قطعة منها خارج جسدها، ولطالما أعلنت بكين أنها على أتم استعدادٍ لاستخدام القوة- إذا لزم الأمر- للتأكيد على ذلك، وهو ما يعني أن تايوان خط أحمر بالنسبة للأمن القومي الصيني، وقد أكد الجيش الصيني دائمًا على أنه مستعد لسحق أي شكل لانفصال تايوان في عدة مناسبات بسبب إعلان واشنطن عن بيع معدات عسكرية وأسلحة دفاعية إلى تايوان[٧٥]. صحيح أن تايوان رسميًّا ليست جزءًا من الصين حتى هذه اللحظة، ولكن الصين تنظر للأمر على أنه مسألة وقت فقط حتى تعود تايوان إليها من خلال نظرة وصبر استراتيجيين؛ ففي أول شهر يوليو ١٩٩٧م أعادت بريطانيا هونج كونج إلى الصين، وهو ما اعتبرته بكين انتهاء فترة من الإذلال دامت قرنًا ونصف القرن بدأت مع حرب الأفيون الأولى عام ١٨٣٩م، ووضعت الصين قبل الحدث بعام ساعة ضخمة تشير إلى الساعات والدقائق المتبقية على عودة هونج كونج إلى أحضانها، وهو حدث بالغ الدلالة دون شك[٧٦]، وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٩٩م أعادت البرتغال ماكاو إلى الصين، والتي كانت أول قطعة يحتلها الأوروبيون من الأراضي الصينية عام ١٥٥٧م. ومع عودة ماكاو إلى الصين انتهى عهد الإمبريالية الأوروبية في آسيا، وبقي السؤال متى تعود تايوان لتستكمل الصين وحدة جميع أراضيها، لذلك فإن عودة تايوان هي الهدف الذي تتمحور حوله السياسة الخارجية الصينية في الوقت الراهن[٧٧].

من جانبها تستخدم الولايات المتحدة تايوان كورقة ضغط واحتواء في علاقتها مع الصين، مع الوضع في الاعتبار أن تايوان هي النقطة الأمثل لاستفزاز الصين جغرافيًّا وسياسيًّا ودبلوماسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا كلما استدعى الأمر، مع تصعيد واضح باستخدامها في إدارة الرئيس بايدن، فدعوة ممثل تايوان في الولايات المتحدة لحضور مراسم تنصيب بايدن يعد الحدث الأول من نوعه منذ بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٧٩م، وكانت إشارة سلبية للغاية تلقتها الصين من الإدارة الجديدة في البيت الأبيض[٧٨]. وفي أغسطس ٢٠٢٢م رحبت تايوان برئيسة مجلس النواب الأمريكي، نانسي بيلوسي، التي تعد أبرز مسئولة أمريكية تزور تايوان منذ ٢٥ عامًا، حيث التقت الرئيسة التايوانية تساي إينغ وين، وقالت بيلوسي إن زيارتها تهدف إلى إيضاح أن واشنطن لن تتخلى عن التزاماتها تجاه تايوان، في الوقت الذي تعهدت فيه تساي بالدفاع عن حرية تايوان وديمقراطيتها. وقد احتجت الصين على الزيارة، ووضعت جيشها في حالة الاستعداد القصوى، كما أجرت تدريبات عسكرية جوية وبحرية في محيط جزيرة تايوان[٧٩]، كذلك أوقفت الصين صادرات الرمال الطبيعية إلى تايوان، فضلًا عن وقف استيراد بعض المواد الغذائية منها. ومن جانبها قالت وزارة الخارجية الصينية إن هؤلاء الذين يلعبون بالنار سيهلكون بها. وتسببت الزيارة في ردود أفعال إقليمية في دول

الجوار، حيث انتقدت كوريا الشمالية "التدخل غير المسئول"، وقال المتحدث باسم وزارة خارجيتها إن تايوان جزءٌ لا يتجزأ من الصين، وتتعلق قضيتها بالشئون الداخلية للبلاد. من جانبها أعربت اليابان عن قلقها من التحركات العسكرية المحددة التي توعدت الصين بالقيام بها ردًّا على زيارة بيلوسي، موضحةً أن بعضها سيجري داخل المنطقة الاقتصادية الحصرية لليابان، وقال المتحدث باسم الحكومة اليابانية إن بلاده عبرت عن قلقها للصين بسبب طبيعة الأنشطة العسكرية التي تنوي القيام بها، مؤكدةً أن السلام والاستقرار في مضيق تايوان مهم ليس لليابان فقط، بل لأمن واستقرار المجتمع الدولي، موضحًا أن موقف اليابان الثابت والدائم هو أن حل القضايا المتعلقة بتايوان ينبغي أن يكون بشكل سلمي عبر الحوار[٨٠].

من جانبه قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية وو تشيان: إن المسئولة الأمريكية نانسي بيلوسي تسببت عن علم وعن قصد في خلق أزمة، وقامت بانتهاك خطير لمبدأ صين واحدة وأحكام البيانات المشتركة الثلاثة بين الصين والولايات المتحدة مما أثر بشكل خطير على الأساس السياسي للعلاقات بينهما، وأضاف تشيان إن الخطوة الأمريكية تطلق إشارات خاطئة وخطيرة للقوى الانفصالية المطالبة بـــاستقلال تايوان عن الصين، كما تزيد من تصعيد التوتر في مضيق تايوان[٨١].

ورغم مظاهر وأصداء التوتر والاستنفار العسكري في المنطقة بسبب زيارة نانسي بيلوسي، بما فيها تايوان نفسها، إلا أنه مع منتصف نفس الشهر، وبعد ١٢ يومًا من زيارة بيلوسي، قام وفد من مجلس الكونجرس الأمريكي بزيارة غير معلن عنها مسبقًا إلى تايوان، وقال مكتب الرئيسة التايوانية إن زيارة الوفد الأمريكي رفيع المستوى، وهي الثانية خلال شهر، تشير إلى دعم الولايات المتحدة القوي لبلادها. من جانبها قالت سفارة الصين في واشنطن إن على الوفد الأمريكي أن يتصرف بما يتفق مع سياسة حكومة الولايات المتحدة وفق مبدأ صين واحدة، وإن زيارة الوفد تثبت مرة أخرى أن واشنطن لا تريد أن ترى الاستقرار عبر مضيق تايوان، ولا تدخر جهدًا لإثارة المشكلات بين الجانبين، واتهم الولايات المتحدة بالتدخل في شئون الصين الداخلية[٨٢].

وفي الرابع من شهر أبريل ٢٠٢٣م وصلت الرئيسة التايوانية تساي إينغ وين إلى الولايات المتحدة بعد جولة دبلوماسية في أمريكا الوسطى، حيث التقت رئيس مجلس النواب الأمريكي النائب الجمهوري كيفن مكارثي في كاليفورنيا، وبذلك يصبح مكارثي أكبر شخصية أمريكية تلتقي برئيس لتايوان على الأراضي الأمريكية منذ عام ١٩٧٩م، أي منذ ٤٤ عامًا، على الرغم من التهديد بأعمال انتقامية من جانب الصين، وهو الأمر الذي له دلالته، ويعكس تصعيدًا سياسيًّا ودبلوماسيًّا من جانب الولايات المتحدة ضد الصين، ووفقًا للخبراء فإن العلاقات الأمريكية الصينية قد بلغت أسوأ مراحلها منذ

انطلاق العلاقات الدبلوماسية بينهما في عام ١٩٧٩م.[٨٣] وقد صرح مكارثي إنه ناقش مع ضيفته كيفية تسريع تسليم الأسلحة إلى تايوان، وفي التوقيت المناسب، مؤكدًا على أن هناك اتفاقًا بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول هذا الأمر، ومشيرًا إلى أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين الولايات المتحدة وتايوان، وبشكل خاص في مجال التجارة والتكنولوجيا. وقد اعترفت الولايات المتحدة بجمهورية الصين الشعبية عام ١٩٧٩م، وينبغي نظريًّا ألا تُجري أي اتصال رسمي بجمهورية الصين (تايوان) عملًا بـــ "مبدأ الصين الواحدة" الذي تدافع عنه بكين.

وقد أحاطت الولايات المتحدة موقفها بشأن تايوان بسياسة تهدف إلى ردع الصين عن غزوها، ومنع تايوان من إعلان استقلال الجزيرة رسميًّا، ومع ذلك تبقى واشنطن الحليف الأقوى لتايوان، وأقوى الداعمين لها، ويظل دعم تايوان من المواضيع القليلة التي تحظى بإجماع الحزبين في الكونجرس الأمريكي. من جانبها قالت قنصلية الصين في لوس أنجلوس إن مكارثي يصر على استخدام ورقة تايوان لاحتواء بكين، كما أكدت وزارة الخارجية على أن الصين تعارض بشدة اللقاء بين ثالث أكبر شخصية في الولايات المتحدة ورئيسة تايوان المنتمية إلى حزب يؤيد الاستقلال. وردًّا على ذلك سيرت الصين قطعًا بحرية مسلحة بالقرب من تايوان، ونظمت عمليات تفتيش لمدة ثلاثة أيام في مضيق تايوان تشمل تحركات على متن السفن، في حين قدمت تايوان احتجاجًا قويًّا لدى الصين على هذه الخطوة[٨٤].

بينما حذر الخبير الأمريكي البارز في العلاقات الدولية ريتشارد هاس، والذي شغل منصب مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية للفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٣م) من تعقيد وتشابك الوضع بشأن تايوان، موضحًا أنه من منظور الولايات المتحدة قد تتطلب الأوضاع المتسارعة تقديم الدعم لتايوان، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى اندلاع حرب باردة جديدة، أو ربما اندلاع مواجهة مباشرة مع الصين، ولكن من جانب آخر فإن ترك تايوان تتدبر أمورها بنفسها قد يكون من شأنه أن يقوض مصداقية واشنطن، وربما يدفع حلفاء الولايات المتحدة مثل اليابان إلى إعادة النظر في وضعها غير النووي، وفي مدى مصداقية التحالف مع الولايات المتحدة[٨٥].

على الجانب الآخر، حذر وزير الدفاع الصيني لي شانغ فو[٨٦]، أثناء انعقاد مؤتمر موسكو للأمن الدولي، الذي نظمته وزارة الدفاع الروسية في منتصف شهر أغسطس ٢٠٢٣م مما أسماه "اللعب بالنار" فيما يتعلق بقضية تايوان، مشيرًا إلى أن محاولات استخدامها كأداة لاحتواء الصين سوف تنتهي بالفشل، وأن مسألة تايوان شأن صيني داخلي. وأكد شانغ فو على أن الجيش الصيني ملتزم بالحفاظ على السلام العالمي، وأن الزعيم الصيني شي جين بينج يهدف إلى الحفاظ على استقرار الأمن العالمي في عالم

من الفوضى، وقال مخاطبًا المؤتمر: إنه من أجل عالم أكثر إنصافًا نحتاج إلى أن نتحد لمقاومة سياسات القوة، ومساعدة بعضنا بعضًا لمقاومة الهيمنة العسكرية العالمية، ومقاومة سياسة الاحتواء[٨٧].

٣- بحر الصين الجنوبي:

يُدرج معظم بحر الصين الجنوبي ضمن مطالب الصين البحرية الإقليمية، وهو ما سيؤدي إلى أن يصبح جنوب شرق آسيا مسرحًا للجهود والأنشطة البحرية. وقد قام المؤتمر الشعبي الوطني في عام ١٩٩٢م بإدراج مطالبة الصين تلك في القانون الداخلي، ويحفز الصين على تلك المطالبة عوامل عدة منها المشاعر القومية، وأهمية طرق المواصلات فيها، والموارد الاقتصادية من نفط وغاز ومعادن وثروة سمكية حول الجزر التي تطالب بها الصين ودول أخرى مثل تايوان والفلبين وفيتنام[٨٨].

وتتمثل المصالح الأمريكية في بحر الصين الجنوبي فيما يلي: أولًا، الحفاظ على الأمن والسلم الأمريكي، وذلك بالحفاظ على الجزر والقواعد العسكرية الأمريكية في المحيط الهادىء التي تضم ولاية هاواي مركز القيادة الأمريكية للمحيط الهادىء، مع ضمان أمن الحلفاء في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا. ثانيًا، المشاركة في أي حل لمشكلة السيادة على بحر الصين الجنوبي، وهي مشكلة قائمة بين الصين والدول الأخرى المطلة على البحر. ثالثًا، تأمين حرية خطوط الملاحة الأمريكية في بحر الصين الجنوبي، وهو الأمر الذي يتطلب منع أي دولة من الهيمنة العسكرية على البحر، وبخاصة الصين مؤخرًا، التي تريد فرض رؤيتها الاستراتيجية، ومطالبها في بحر الصين الجنوبي، وهو الأمر الذي يهدد منظومة الولايات المتحدة للحفاظ على استقرار الأوضاع هناك خصوصًا أن دول المنطقة صغيرة، وهي إما ضعيفة أو متوسطة القدرات، ولا تستطيع الدفاع أو مجابهة مطالب الصين في البحر بمفردها[٨٩].

وتكمن أهمية بحر الصين الجنوبي الاستراتيجية في أنه يمثل أقصر الطرق التي تصل بين المحيطين الهادىء والهندي، وهو بحر مهم للاقتصاد العالمي؛ إذ تمر عبره حوالى ٣ تريليونات دولار من التجارة الدولية كل عام. وتوجد في بحر الصين الجنوبي احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، إذ تحتوي منطقة بحر الصين الجنوبي على قرابة ١١ مليار برميل من النفط، وقرابة ١٩٠ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وذلك وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، وقَدر مسح أُجري في عام ٢٠١٢م احتمال تواجد ١٦٠ تريليون قدم مكعب أخرى من الغاز الطبيعي، و١٢ مليار برميل من النفط غير المكتشف في المنطقة. وتشير التقديرات الصينية إلى أرقام أعلى من ذلك بكثير[٩٠]. من جانب آخر يشير بعض الخبراء إلى أن أهمية المنطقة ترجع- إضافةً الى كل ما سبق- إلى "مضيق تايوان" الذي يعتبر أحد أهم ممرات الشحن، وأكثرها ازدحامًا،

حيث يمر من خلاله أكثر من ٩٠ % من التجارة الصينية والكورية واليابانية في اتجاه آسيا والشرق الأوسط والهند[٩١].

من جانبها تعتبر الصين أن بحر الصين الجنوبي منطقة اقتصادية خالصة تابعة لها، وهو ما أدى إلى توتر العلاقات بينها وبين الدول الأخرى المطلة على هذا البحر وهي: إندونيسيا، وبروناي، وماليزيا، والفلبين، وفيتنام، وتايوان. وتراقب الصين عن كثب تواجد البحرية الأمريكية في المنطقة، ودعم واشنطن لبعض الدول المطلة عليه مثل فيتنام والفلبين وتايوان في نزاعها مع الصين على تحديد نطاق المياه الإقليمية. أما على الصعيد العسكري فإن الصين تطور قدراتها بشكل مستمر، حيث تنفق سنويًّا مبلغ ٢٥٠ مليار دولار على جيشها[٩٢].

على الجانب الآخر، ترى الولايات المتحدة أنها غير قادرة بمفردها على احتواء الصين ومنعها من الصعود إلى قمة النظام الدولي نظرًا لعدة اعتبارات منها: البعد الجغرافي (المائي) بين البلدين، وضخامة حجم الصين، لذلك فإن جزءًا مهمًّا من استراتيجية الولايات المتحدة لاحتواء الصين يأتي عن طريق السعي الأمريكي لاستنفار حلفائها في المنطقة ضد الصين. كما عملت الولايات المتحدة على تعزيز وجودها العسكري البحري في المدخل الجنوبي لبحر الصين الجنوبي، وذلك بنقل مقر القيادة اللوجستية قرب مضيق ملقا عام ١٩٩٢م لتصبح مرتبطة مع جزيرة دييجو جارسيا في المحيط الهندي، والأسطول الخامس في الخليج العربي، وذلك من أجل تعويض النقص في قوتها في المنطقة بعد انسحابها العسكري من الفلبين في عام ١٩٩١م[٩٣].

نتائج الدراسة

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وفقًا لنظرية تحول القوى فإن الولايات المتحدة هي الدولة المهيمنة في النظام الدولي التي تدافع عن موقعها أمام تحدي الدولة الصاعدة وهي الصين. وترى الولايات المتحدة منذ فترة حكم الرئيس بوش الابن أن الصين تشكل تحديًا ينمو بشكل متسارع أمام الهيمنة الأمريكية وقيادتها للنظام الدولي في أعقاب نهاية الحرب الباردة.
- يتبلور أحد أهم أسباب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين حول الخلاف على طبيعة النظام الدولي الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة، وتريد الحفاظ عليه كما هو؛ لأنه يمنحها مزايا القوة والأفضلية، في حين تسعى الصين إلى تغيير قواعده وفقًا لقواعدها ورؤيتها مصحوبة بزيادة واضحة في قوة الصين الشاملة على الساحة الدولية.
- ترى الولايات المتحدة والصين أن كلًّا منهما عاجز عن مواجهة الآخر واحتوائه بمفرده، لذلك لجأ كل طرف إلى توسيع تحالفاته وتعزيزها في مواجهة الطرف الآخر؛

حيث استعانت الولايات المتحدة بحلف الناتو، وعملت على التنسيق بينه وبين الدول الآسيوية مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا، في حين تقوي الصين علاقاتها وتنسقها في الملفات الإقليمية والدولية مع روسيا، وتحتفظ بعلاقات قوية مع إيران وكوريا الشمالية.

– من الواضح أن كلًّا من الولايات المتحدة والصين لا يريد الدخول في مواجهة عسكرية مع الطرف الآخر، فالصدام العسكري بين الجانبين قد يصل إلى حد الصدام النووي، وهو السبب الرئيسي الذي منع المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق) خلال فترة الحرب الباردة.

– من المرجح أن تكون تايوان هي نقطة التوتر الأشد والأهم بين البلدين، ويعود ذلك إلى كونها مشكلة واضحة ومحددة المعالم، وفي الوقت الذي تعمل فيه الولايات المتحدة على دعم تايوان، واستفزاز الصين بشأنها بشكل مستمر، فإن الموقف الصيني واضح وهو أن تايوان جزء من الصين.

هوامش الدراسة

[١] محمد كمال،" الصين ومآلات النظام الدولي"، السياسة الدولية، العدد ٢٣٣، يوليو ٢٠٢٣م، ص ١٤٢.

[2] Michael P. Sullivan , International Relations: Theories and Evidence (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1976) pp. 160-163.

[3] Abramo F. K. Organski and Jacek Kugler, The War Ledger (Chicago: University of Chicago Press, 1981).

[٤] انظر في تفصيل نظرية تحول القوة: محمد فايز فرحات، الصراع الأمريكي– الصيني قراءة في ضوء نظريات العلاقات الدولية، سلسلة اتجاهات استراتيجية، العدد ٤ (أبوظبي: تريندز للبحوث والاستشارات، مايو ٢٠٢١م)، ص ص ٨- ١٣.

[٥] المرجع السابق، ص ١٠.

[٦] المرجع السابق، ص ص ١٠، ١١.

[7] Kishore Mahbuban, Has China Won? The Chinese Challenge to American Primacy (New York: Public Affairs, 2020).

[٨] محمد فايز فرحات، مرجع سابق.

[٩] هشام أبوالوفا ثابت، السياسة الصينية في النظام الدولي من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، ٢٠٠٨م).

[10] سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط (٢٠٠١-٢٠٠٩م)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠م).

[11] المرجع السابق، ص ٩٧.

[12] Li Xing ،Raúl Bernal-Meza, " China-US rivalry: a new Cold War or capitalism's intra-core competition?", Revista Brasileira de Política Internacional, 64(1): e010, 2021, available at:

China-US_rivalry_a_new_Cold_War_or_capitalisms_in (1).pdf

[13] أحمد جلال محمود عبده،" أثر الأزمة التايوانية على التوازن الاستراتيجي في شرقي آسيا: العلاقات الصينية الأمريكية ٢٠١٦– ٢٠٢٢م: دراسة حالة"، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد- جامعة السويس، العدد الرابع، السنة الثانية، أكتوبر ٢٠٢٢م.

[14] صفاء خليفة محمدين، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين مبادرة الحزام والطريق أنموذجا (٢٠١٣ - ٢٠٢١)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الثالث عشر، يناير ٢٠٢٢، ص ص ١٦٥-١٦٦.

[15] محمد حامد سيد جاد الحق، أثر الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي على توازن القوى في جنوب شرق آسيا (٢٠١١- ٢٠١٨م)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (أسيوط: جامعة أسيوط- كلية التجارة، ٢٠٢٣م)

[16] منة الله محمد طاهر عبدالهادي، القدرات النسبية والصراع الدولي: دراسة للعلاقات الصينية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، ٢٠١١م).

[17] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين (القاهرة: دار الفجر، ٢٠٠٢م)، ص ٥٦٦.

[18] السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد، مكتبة الأسرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥م)، ص ١٣٧.

[19] أميتاف أشاريا، باري بوزان، (ترجمة) عمار بوعشة، تشكيل العلاقات الدولية العالمية: أصول حقل العلاقات الدولية وتطوره في ذكراه المئوية، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٥٠٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٢٣م)، ص ص ١٨٢، ١٨٣.

[20] https://www.britannica.com/topic/hegemony

[21] مروة خليل، "مفهوم الهيمنة في نظريات العلاقات الدولية"، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥، العدد ٩، يناير ٢٠٢٠م، ص ٧٩.

[22] المرجع السابق، ص ٨٠.

[23] Alex Ward, "Don't expect the US and China to be friendly anytime soon", VOX, Mar 23, 2021, at: After Alaska, US and China unlikely to be friendly anytime soon - Vox

[٢٤] أسامة أبو ارشيد، المنافسة الجيوستراتيجية الأمريكية- الصينية على نظام عالمي جديد (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تقييم حالة، 7 أبريل ٢٠٢١م)، ص ٢.

[25] "Remarks by President Biden in Press Conference", The White House, March 25, 2021, available at: http://bitly.ws/SvDf

[٢٦] رفيق عبد السلام، "عالم ما بعد كورونا إلى أين"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية، ١٣ أبريل ٢٠٢٠م، على الرابط: https://bit.ly/2UkgXLS

[٢٧] أسامة أبو ارشيد، مرجع سابق، ص ١.

[28] Li Xing ،Raúl Bernal-Meza, op. cit., p.16

[٢٩] شريفة كلاع، "الحرب الباردة الجديدة من خلال الصراع الاقتصادي الأمريكي- الصيني: هل ستخلق الصين عالمًا متعدد الأقطاب؟"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٨، العدد ١، يناير ٢٠٢٢م، ص ١١١.

[٣٠] البنك الدولي، "رسم بياني للتجارة والتنمية: نهوض الصين"، في ١٢ أبريل ٢٠٢٣، متاح على الرابط: https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/rsm-byany-lltjart-waltnmyt-nhwd-alsyn

[٣١] شريفة كلاع، مرجع سابق، ص ١٠٣.

[٣٢] تشينج لي، "استراتيجية بايدن في التعامل مع الصين: تنافس من خلال تحالف أم مواجهة مثل الحرب الباردة؟" في، ستيفن بلاكويل، جاستين بي داير (وآخرون)، اتجاهات السياسة الأمريكية في عهد الرئيس جو بايدن: تفكيك وتحليل الأيام المئة الأولى من حكم الرئيس، سلسلة اتجاهات استراتيجية، العدد ٦ (أبوظبي: ترينذز للبحوث والاستشارات، يونيو ٢٠٢١م) ص 48.

[٣٣] محمد كمال، "الصين والولايات المتحدة الحدود الفارقة بين التنافس والتعاون"، السياسة الدولية، العدد ٢٣١، يناير ٢٠٢٣م، ص ص ٩١- ٩٢.

[٣٤] مغاوري شلبي على، " مستقبل الصراع التجاري بين الصين والقوى الاقتصادية الكبرى"، السياسة الدولية، العدد ٢٣٣، يوليو ٢٠٢٣م، ص ص ١١٢- ١١٤.

[35] U.S.-China Relations, Council on Foreign Relations, available at: 1949 -2023 https://www.cfr.org/timeline/us-china-relations

[٣٦] "حتى تصبح الصين القوة الاقتصاديّة الثانية في العالم دومًا في بلد نام"، تقرير لسفارة جمهورية الصين الشعبية في لبنان، في ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠م، متاح على الرابط: http://bitly.ws/RfVC

[٣٧] المرجع السابق.

[٣٨] محمد السعيد إدريس، "التمرد الصيني بالقوة الاستراتيجية"، الأهرام، ٢٢ مايو 2023م، متاح على الرابط: http://bitly.ws/SzHB

[39] "Chinese spy balloon was able to transmit information back to Beijing" ,CNN, Mon April 3, 2023, available at: http://bitly.ws/SzL3

[40] Antony j. Blinken, "A Foreign Policy for the American People", U.S Department of State, March 3, 2021, Available at: http://bitly.ws/SA2v

[٤١] أسامة أبو ارشيد، مرجع سابق.

[42] "China is Slowly Moving into the Middle East", Bloomberg, April 22, 2023 , http://bitly.ws/SzXx

[٤٣] " ١٢ بندًا.. تفاصيل المقترح الصيني للسلام في أوكرانيا"، موقع سكاي نيوز، في ٢٤ فبراير ٢٠٢٣م، على الرابط: http://bitly.ws/SA4L

[٤٤] محمود فتح الله، "تأثير طريق الحرير في الصعود الاقتصادي للصين"، السياسة الدولية، العدد ٢٣٣، يوليو ٢٠٢٣م، ص ٩٦.

[٤٥] خير الدين نصر عبد الرحمن، آسيا مسرح حرب عالمية محتملة، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٥٦ (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤م)، ص ٤٠.

[٤٦] المرجع السابق، ص ص ١٠٨، ١٠٩.

[٤٧] صامويل هنتنجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي (بغداد: دار سطور للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م).

[٤٨] بلحربي عومار، الثقافة الكونفوشيوسية: دراسة في الأبعاد الثقافية للصعود الاستراتيجي الصيني، رسالة دكتوراه (الجزائر: جامعة الجزائر- كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٩م)، ص ص ٤٣، ٤٤.

[٤٩] حسن أبو طالب، "السياسة الخارجية الصينية في ظل النظام الدولي الجديد"، في هدى ميتكيس وخديجة محمد عرفة (محررين) الصعود الصيني (القاهرة: جامعة القاهرة- مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٦م)، ص ٢٦٢.

[٥٠] بلحربي عومار، مرجع سابق، ص ٢٥١. وللمزيد عن تأثير الثقافة الكونفوشيوسية على السياسة الخارجية الصينية انظر:

يسرا محمد أحمد طه، أثر الثقافة الكونفوشيوسية على السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠م)، حيث توضح أن ثقافة الفرد ترتبط بثقافة المجتمع وما يعرف بالثقافة الاستراتيجية وهي الأسلوب الذي يفكر به القادة والسياسيون في مشكلات الدولة، ص ص ٤٦، ٤٧.

[٥١] أنطوان برونية، جون بول جيشار، (ترجمة) عادل عبدالعزيز أحمد، التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٦م)، ص ١٦٥.

[52] Bates Gill & Yanzhong Huang, "Sources and limits of China's Soft power," Survival, vol. 48, no. 25, June 2006, p. 3

[٥٣] محمد علي حسن عبد الفتاح حسن، أثر الفكر الاستراتيجي الصيني للرئيس شي جين بينج على الدور الصيني في النظام الدولي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: جامعة القاهرة- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٢٠م)، ص ٥٣.

[٥٤] "حادث اصطدام الطائرتين الصينية والأمريكية في بحر الصين الجنوبي"، موقع شبكة الصين، في ١٨ سبتمبر ٢٠١٨م، متاح على الرابط: http://bitly.ws/RKmC

[55] Cheng Li ,"Assessing U.S.-China relations under the Obama administration", The Brookings Institution, August 30, 2012, available at: https://www.brookings.edu/people/cheng-li/

[٥٦] سارة عماد محمد عبدالمنعم الخولي، مرجع سابق، ص ص ٥٥، ٥٦.

[٥٧] المرجع السابق، ص ٦٠.

[58] Cheng Li , op. cit.

[59] "US Commerce Department places China's Huawei and 70 affiliates on trade blacklist", South China Morning Post, 16 May, 2019, Available online at: https://bit.ly/2HkoaCa

[٦٠] "وزير الدفاع الأمريكي بالإنابة: هواوي وثيقة الصلة بالحكومة الصينية"، "رويترز"، ٣١ مايو ٢٠١٩م، متاح على الرابط:

https://jp.reuters.com/article/us-huawei-mn1-idARAKCN1T22WV

[61] Joseph R. Biden, Jr. ,"Why America Must Lead Again, Rescuing U.S Foreign Policy after Trump ", Affairs Foreign, March – April 2020, available at: https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2020-01-23/why-america-must-lead-again

[٦٢] قادة دول الحلف الأطلسي يبدون قلقهم حيال طموحات الصين المعلنة و"التهديد المتنامي" للترسانة العسكرية الروسية نشرت في: ١٤/٠٦/٢٠٢١م- ١٨:٣٢ في ١٤ يونيو ٢٠٢١م، خلال القمة السنوية للحلف في بروكسل.

[٦٣] "حلف شمال الأطلسي يختتم قمته في مدريد مجددًا دعمه لأوكرانيا وروسيا تحذر من "ستار حديدي"، موقع فرانس ٢٤، في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م، متاح على الرابط: http://bitly.ws/SbMk

[64] "NATO summits", nato.int, 31 Jul. 2023, available at: http://bitly.ws/SbRb

[65] "Fact Sheet: The 2022 NATO Summit in Madrid", The White House, at: http://bitly.ws/AMNU

[٦٦] أطلق على الدول الأربع اسم: Indo-Pacific Four (IP4)، وقد حضرت قمة مدريد في يونيو ٢٠٢٢م، وقمة فلينوس في يوليو ٢٠٢٣م،انظر مثلًا:

Mirna Galic ,"What's Behind NATO's Tightening Ties with its Indo-Pacific Partners?", The United States Institute of Peace, July 6, 2023, available at: http://bitly.ws/Sc85

[٦٧] " قمة الناتو: إجراءات مختصرة لضم أوكرانيا.. وأكبر خطة دفاعية منذ الحرب الباردة"، موقع الشرق، ١١ يوليو ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: http://bitly.ws/S8BI

[68] Alexander Cooley and Daniel H. Nexon, "How Hegemony Ends The Unraveling of American Power", Foreign Affairs, Julay/ August 2020, available at: 20.07-08- Foreign Affairs- The World After The Pandemic.pdf

[69] Riham Bahi, "The geopolitics of COVID-19: US-China rivalry and the imminent Kindleberger trap", Review of Economics and Political Science, Vol. 6 No. 1, 2021, p.79. available at: https://www.emerald.com/insight/2631-3561.htm

[٧٠] محمد لكريني،" الأمن الصحي في ضوء تفشي وباء كورونا دروس مستفادة"، السياسة الدولية، العدد ٢٣٣، يوليو ٢٠٢٣م، ص ص ٥٩، ٦٠.

[٧١]فتوح هيكل، عالم ما بعد "كوفيد– ١٩" حدود التغيير المحتمل في النظام العالمي، اتجاهات استراتيجية (٢) (أبوظبي: مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، أغسطس ٢٠٢٠م)، ص ص ٣٥، ٣٦.

[٧٢]رفيق عبد السلام، مرجع سابق.

[٧٣]المرجع السابق.

[٧٤]أحمد جلال محمود عبده، مرجع سابق، ص ص ١١٥، ١١٦.

[٧٥] "الصين: مستعدون "لسحق" أي شكل لانفصال تايوان"، موقع الجزيرة، في ١٧ مايو ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: http://bitly.ws/RLwM

[٧٦] كونراد زايتس، (ترجمة) سامي شمعون، الصين عودة قوة عالمية، دراسات مترجمة، العدد ١٥ (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤م)، ص ٥٠٥.

[٧٧] المرجع السابق، ص ص ٥١٠، ٥١١.

[٧٨]تشينج لي، مرجع سابق، ص ٥٠.

[٧٩] "كيف يمكن للصين أن ترد على زيارة بيلوسي لتايوان؟"، صحيفة الشرق الأوسط، ٢ أغسطس ٢٠٢٢م، متاح على الرابط: http://bitly.ws/RBBQ

[٨٠] "زيارة بيلوسي لتايوان - الصين ترد بمناورات عسكرية وعقوبات اقتصادية"، موقع DW، في ٣ أغسطس ٢٠٢٢م، متاح على الرابط: http://bitly.ws/RBzZ

[٨١]" نانسي بيلوسي في تايوان.. الجيش الصيني يرفع "حالة التأهب القصوى" ويعلن عن عمليات عسكرية"، موقع CNN بالعربية، ٢ أغسطس ٢٠٢٢م، متاح على الرابط:
https://arabic.cnn.com/world/article/2022/08/02/chinese-military-pelosi-visits-taiwan

[٨٢]"الصين وتايوان: بعد زيارة بيلوسي وفد من الكونغرس يصل إلى تايبيه"، ١٥ أغسطس ٢٠٢٢م، موقع بي بي سي عربي، متاح على الرابط:
http://bitly.ws/zD5r

[٨٣] " حاملة طائرات صينية ترد على لقاء تساي- مكارثي"، إنديبندنت عربية، ٥ أبريل ٢٠٢٣م، على الرابط:
http://bitly.ws/RC4u

[٨٤] المرجع السابق.

[٨٥]ريتشارد هاس، "تايوان أزمة تلوح في الأفق"، موقع"Project Syndicate"، في ١٥ فبراير ٢٠١٩م، متاح على الرابط: http://bitly.ws/RJEx

[٨٦] من المعروف أن وزارة الخزانة الأمريكية فرضت في عام ٢٠١٨ عقوبات على الجنرال لي شانغ فو رئيس إدارة التدريب والتموين بالمجلس العسكري المركزي الصيني ذلك الوقت، بسبب التعاون العسكري مع روسيا. وفي مارس ٢٠٢٣، وافق المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، على تعيين الجنرال لي شانغ فو، في منصب وزير الدفاع، وفي الوقت الذي ترفض فيه واشنطن رفع العقوبات عن الجنرال فو، فإن الصين ترفض أي لقاء له مع نظيره الأمريكي. أنظر: " بكين لواشنطن: ارفعوا العقوبات لإعادة المحادثات العسكرية"، موقع الميادين، في ٢٩ يونيو ٢٠٢٣ على الرابط: https://bitly.ws/UoSf

[٨٧]"وزير الدفاع الصيني يحذر من «اللعب بالنار» بشأن قضية تايوان"، صحيفة الشرق الأوسط، في ١٦ أغسطس ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: http://bitly.ws/S9Rc

[٨٨]جيمس هولمز، طريقة الصين في الحرب البحرية منطق ماهان وقواعد ماو، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٩٩ (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١١م)، ص ٢٥.

[٨٩]محمد حامد سيد جاد الحق، مرجع سابق، ص ص ٥١- ٥٤.

[٩٠] "المحادثات بشأن الغاز في الفلبين والصين تواجه عقبات متزايدة"، موقع Gas Outlook، في ٣٠ يناير ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: http://bitly.ws/QhA4

[٩١] "كيف أصبحت بكين "القوة المهيمنة" في بحر الصين الجنوبي؟"، موقع" سكاي نيوز عربية"، ١٩ مارس ٢٠٢٣م، متاح على الرابط: http://bitly.ws/QhNB

[٩٢] أسامة أبو ارشيد، مرجع سابق، ص ٤.

[٩٣]محمد حامد سيد جاد الحق، مرجع سابق، ص ص ٧٤، ٧٥.